جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم المالية والمحاسبية

التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : أسمـــــاء درويش

بعنـوان:

أثر السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية على أدائها المالي

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار – حاسي مسعود– ورقلة للفترة (2000–2012)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 19 جوان 2013

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/بلخير بكاري	(أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الأستاذة/ كيحلي عائشة سلمى	(أستاذة مساعدة – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الدكتور / محمد عادل عياض	(أستاذ مساعد– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنـة الجامعية:2013/2012

الإهـــــــــــداء

إلى من قيل فيهما مالا يكفيهما ** أمـــــي *أبـــــي **

إلى أغلى الناس وأقربهم إلى قلبي وخليل روحي *جدتي *رعاها الله

إلى أجزاء ذاتي وحبات وجداني ومعقل أماني* إخواتي * أخواتي*

إلى كل * الأهل والأصدقاء والزملاء *

الى من تقاسمت معهم الحلو والمر * شيما * الحبيبة هاجر * كنزة *

الى أختي الرائعة والمتميزة * غالية*

الى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل طالب علم جاد في طلبه غيور على دينه

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا

اسمـــــــــــاء

الشـكـر:

بعد الحمد والشكر للمولى عز وجل لتوفيقه لي لإتمام هذا العمل، أتقدم بجميل شكري وتقديري للأستاذة الفاضلة كيحلي عائشة سلمى لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة التي لم تبخل علينا بالمساعدة والتوجيهات والنصائح القيمة وصبرها معنا طوال فترة العمل، فهي مثال لرمز والعطاء ومصدر فخري وإعتزازي، أسال الله أن يجزيها كل خير

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة هذه المذكرة

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل عمال المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود على تعاونهم معنا وأخص ذكر حجاج رمال

الى من علمني حرف طيل مشواري الدراسي، الى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسير وع التجارية بجامعة ورقلة

كما أتقدم بالشكر لجميع زملائي في الدفعة

أسمـــــــــــــاء

أثر السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية على أدائها المالي دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال الفترة 2000-2012.

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث الى معرفة الأثر الذي يخلفه تبني سلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، والعمل على تغيير النظرة السلبية للاستثمار البيئي على أنه تكلفة غير إلزامية، وعلى هذا الأساس تم إختيار عينة الدراسة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود خلال الفترة 2000-2012.

ومن أجل معالجة موضوعنا استخدمنا المقابلة وتحليل الوثائق، ومن تم إبراز المحددات التي تحكم نمط سلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار وكذا تقييم أدائها المالي لمعرفة أثر السلوك البيئي على الأداء المالي لـ م و ش ب. وقد خلصت الدراسة الى أن المؤسسة لها سلوك بيئي واعي اتجاه البيئة والذي أثر سلبا على أدائها المالي في المدى القصير في حين حققت أرباح على المدى الطويل، والتي تؤثر إيجابا على الأداء المالي من خلال الإلتزام المؤسسة بهذا سلوك بيئي، لأن مراعاة الجوانب البيئية من طرف المؤسسة تعد ركيزة أساسية لزيادة قدرتها التنافسية وتعظيم ربحيتها مما يحسن سمعة المؤسسة وزيادة قدرتها على إكتساب أسواق جديدة وزبائن جدد.

الكلمات المفتاح: الأداء المالي، السلوك البيئي، إدماج البعد البيئي، تكاليف بيئية، المسؤولية الاجتماعية ، التنمية المستدامة.

L'impact du comportement environnemental de l'entreprise èconomique sur la performance financiere - étude de cas: l'Entreprise National des Travaux aux Puits 2000-2012.

Résumé:

Le but de ce travail est de montrer que l'investissement environnemental n'est plus une charge indésirable pour l'entreprise économique, mais indispensable dans ses priorités gestionnaires vue à son impact dans l'amélioration de la performance financière de l'entreprise.

Pour juger cet impact, nous avons choisi l'entreprise nationale des travaux au puits à Hassi Messaoud comme échantillon durant la période 2000-2012. Ainsi, pour collecter des informations nous avons sélectionné l'interview et l'analyse des documents.Après une mesure des déterminants sur la base des informations collectées, nous avons trouvé que l'ENTP à un comportement éco-sensible.

Après cette étude, nous remarquons que à court terme, le comportement environnementale de l'ENTP à influencé négativement sur sa performance financière. Cependant, à long terme, il à fourni des avantages majeurs tel que : augmentation de sa rentabilité et sa performance financière, amélioration de sa réputation, accroissement de sa capacité d'avoir de nouveaux marché et de nouveaux consommateur.

Mots clés : Performance financière, Comportement environnementale, Integration de donnè environnementale, coûts environnementale, Responsabilité sociale, Développement durable

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
شكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الاشكال	VIII
قائمة الرموز والمختصرات	IX
قائمة الملاحق	X
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	**01**
تمهيد	02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	03
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية	12
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار 2000-2012	**18**
تمهيد	19
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	20
المبحث الثاني : النتائج والمناقشة	23
خلاصة الفصل	41
خاتمة	42
قائمة المراجع	46
الملاحق	50
الفهرس	60

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01-01)	أصناف السلوك البيئي	9
(01-02)	تعريف المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار	21
(02-02)	القيم الملوثة للمياه	25
(03-02)	تكاليف الحمالات التحسيسية والتكوين	25
(04-02)	قيم الأصول والإستثمارات ل م و ش ب	27
(05-02)	قيم رقم الأعمال والنتيجة الصافية ل م و ش ب	28
(06-02)	قيم النتيجة الصافية والقيمة المضافة ل م و ش ب	29
(07-02)	قيم عناصر المردودية ل م و ش ب	30
(08-02)	قيم عناصر الربحية ل م و ش ب	31
(09-02)	قيم عناصر السيولة ل م و ش ب	32
(10-02)	رقم الأعمال المؤسسة ورقم الأعمال البيئي ل م و ش ب	33
(11-02)	تكاليف الإجمالية والتكاليف البيئية ل م و ش ب	34

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01-02)	نمو الإستثمارات والأصول ل م و ش ب	27
(02-02)	نمو رقم الأعمال والنتيجة الصافية ل م و ش ب	28
(03-02)	نمو القيمة المضافة والنتيجة الصافية ل م و ش ب	29
(04-02)	معدل المردودية الاقتصادية والمالية ل م و ش ب	30
(05-02)	معدلات الربحية ل م و ش ب	31
(06-02)	معدلات السيولة ل م و ش ب	32
(07-02)	نسب مقارنة بين رقم الأعمال البيئي ورقم الأعمال المؤسسة	33
(08-02)	نسب مقارنة بين التكاليف البيئية وتكاليف المؤسسة	34

قائمة الرموز والمختصرات:

الرمز	الدلالة
ISO	**I**nternational **O**rganization for **S**tandardisation المنظمة العالمية لتقييس
DCO	**D**emande **C**himique en **O**xygène الطلب الكيميائي على أكسيجين
DBO	**D**emande **B**iologique en **O**xygène الطلب البيولوجي على أكسيجين
MES	**M**atière **E**n **S**uspension المواد العالقة
QHSE	**Q**ualitè **H**yjiène **S**ante **E**nvironnement نوعية، الأمن، الصحة والبيئية
ERC	**E**ntreprise **R**écupération **C**entre مؤسسة لإعادة التدوير للوسط
SPS	**S**outh **P**ètroleum **S**ervies خدمات الجنوب للبترول
SGS	**S**ociété **G**énérale de **S**urveillance مؤسسةالعامة للمراقبة
CFC	**C**hloro **F**luoro **C**arbon كلوروفلوروكاربور
HCFC	**H**ydro **C**hloro **F**luro **C**arbure هيدروكلوروفلوروكاربور
م و ش ب	**E**ntreprise **N**ationale des **T**ravaux aux **P**uits المؤسسة الوطنية الأشغال في الآبار

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق(01)	السياسة البيئية لـ م و ش ب	51
ملحق(02)	لائحة كمية التقديرية لسياج (Rèalisastion des clotures pour bourbiers)	52
ملحق(03)	لائحة كمية التقديرية لبلاطة خرسان خفيفة التسلح(Rèalisastion d'une plateforme)	53
ملحق(04)	مخطط تسير النفايات الطبية	54
ملحق(05)	مخطط تسير النفايات المنزلية الصلبة	55
ملحق(06)	مخطط تسير النفايات الخاصة(نفايات المعادن)	56
ملحق(07)	مخطط تسير النفايات الخطرة الخاصة(الزيوت المستعملة)	57
ملحق(08)	أصول م و ش ب خلال الفترة 2000- 2012	58
ملحق(09)	خصوم م و ش ب خلال الفترة 2000- 2012	59
ملحق(10)	جدول حسابات النتائج م و ش ب خلال الفترة 2000-2012	60

المقـــدمة

أ.توطئة :

أصبحت قضية البيئة والمحافظة عليها من التلوث من أهم المشاكل على الصعيد الدولي والوطني، نتيجة لزيادة شدة الثلوث كماً وكيفاً في عصرنا الحاضر الذي يهدد الحياة البشرية، وهذا التلوث ناتج عن نشاط المؤسسات التي ينتج عنها آثار سلبية خاريجية على كافة مكونات البيئة. فقد عرف العالم تغيرات سريعة من خلال الإهتمام بالبيئة وكذا عقد الندوات، والمؤاتمرات المحلية والدولية وانشاء العديد من التنظيمات البيئية كبرنامج الأمم المتحدة واللجنة الدولية للبيئة والتنمية، وكذلك ظهور العديد من القوانين والتشريعات لتحميل المؤسسات الملوثة المسؤولة نتيجة لما تسببه.

وهذا ما أدى المؤسسات للمشاركة مع باقي الفاعلين لتحقيق التنمية المستدامة في إطار المسؤولية الاجتماعية، وأدى كذلك الى زيادة إهتمام المؤسسات نحو تبني أساليب حماية البيئة، وللارتقاء بالأبعاد البيئية من حيث حماية الموارد المتاحة واستغلالها أحسن إستغلال. ويعتبر تبني المعالم الإستراتيجية البيئية نقطة بداية للانطلاقة السليمة لتكريس البعد البيئي في المؤسسة، وهذا يساعد على تحكم وتطور الأداء البيئي بالتوازي مع السياسة البيئية للمؤسسة، التي تسعى إلى الحد من استنزاف الموارد البيئية كما تقوم أيضا بتكثيف الجهود لإيجاد حلول ناجعة لتخفيف التلوث، وهذا قبل أن تتفاقم وتتزايد من خلال الحصول على منتجات وفق المواصفات القياسية البيئية، وإستخدام تكنولوجيا نظيفة لتخفيف من حدة التلوث.

وفي هذا السياق أصبحت المؤسسات تحاول قياس تكاليف الحفاظ على البيئة، وما يترتب عليها من تكاليف جراء عدم التزام بقوانين ومعايير الحفاظ على البيئة وحمايتها، وعليه فقد أصبحت الأمور البيئية ذات أهمية متزايدة لعدد كبير من المؤسسات، التي تؤثر بدورها على مركزها المالي وكذلك على أدائها المالي.

ب.الإشكالية :

على ضوء ما سبق تتضح معالم إشكالية الدراسة والتي يمكن طرحها على النحو التالي :

كيف يؤثر السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار على أدائها المالي؟

تقودنا هذه الإشكالية الرئيسية إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل العوامل المؤثرة في تغيير أو إختلاف سلوكيات حماية البيئة لمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار؟
- هل تبني السلوك البيئي يحسن من الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ؟

ت.الفرضيات :

وللإلمام بحيثيات الموضوع و محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة وضعنا الفرضيات التالية:

- من العوامل التي تؤثر على سلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار لالتزامها اتجاه البيئة إحترام القانون والزبائن؛

- عند التزام المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بسلوك بيئي واعي سيحسن من أدائها المالي في المدى الطويل.

ث.مبررات اختيار الموضوع :

- ✓ تزايد الإهتمام بالأبحاث والدراسات موضوع حماية البيئة وطرق تسيرها في المؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ عدم إهتمام معظم المؤسسات الاقتصادية بالمشاكل البيئية التي تتسبب فيها، وعدم محاولتها لإيجاد الطرق الملائمة لمعالجتها؛
- ✓ الرغبة في ربط متغيرات حماية البيئة في المؤسسة بالأداء المالي فيها.

ج .أهداف وأهمية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف من بينها :

- ✓ معرفة مدى تأثير السلوك البيئي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ التعرف على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه في المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ إبراز دور المؤسسة في تقليل المخاطر الناجمة عن التلوث؛
- ✓ تغيير النظرة السلبية للمؤسسات التي لا تلتزم بالسلوك البيئي باعتباره غير مؤثر على سمعتها.

كما تكمن أهمية البحث في :

- ✓ كون الموضوع يتسم بالحداثة النسبية في التطبيق بالمؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ الأهمية البالغة لتطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ الحفاظ على البيئة ووجوب حمايتها من مختلف مخاطر التلوث؛
- ✓ إبراز أهمية تبني السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية وتأثير ذلك على أدائها المالي.

ح .حدود الدراسة :

تمت هذه الدراسة بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار–بحاسي مسعود– ولاية ورقلة، وتحديداً بمديرية النوعية والصحة والأمن والبيئة QHSE ومديرية المحاسبة والمالية DFC. أما عن المجال الزمني لبحثنا فهو يتحدد من سنة 2000 الى غاية سنة 2012، وفيما يخص الفترة التربص تمت خلال شهر مارس 2013.

خ .المنهج البحث والأدوات المستخدمة :

من أجل معالجة موضوع بحثنا إستخدمنا المنهج الوصفي بغية الإلمام والإحاطة بالجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اتبعنا فيه منهج التجريبي استنادا على دراسة حالة وكذلك إستخدمنا أسلوب المنهج الوثائقي، حيث قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي. واستعنا بالمقابلة بغية جمع المعطيات الدراسة من أجل معرفة النتائج ومناقشتها لإثبات او نفي الفرضيات.

د.مرجعية الدراسة :

لقد اعتمدنا في موضوعنا على مراجع مختلفة من بينها :

- **المصادر الأولية** : وتتمثل في المقابلة والتي من خلالها تم جمع القوائم المالية وعمليات المتعلقة بالمحافظة على البيئة للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار.
- **المصادر الثانوية** : وتتمثل في الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

ذ.صعوبات البحث :

خلال إعدادنا لهذا البحث اعترضتنا بعض الصعوبات أهمها :

- انطلاقا من طبيعة بحثنا وجدنا صعوبة الحصول على المعطيات المالية الخاصة بالمديرية الجودة والصحة والأمن والبئية، نتيجة نظام توحيد الحسابات المعلوم به في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار؛
- قلة المراجع بالمكتبة التي تخص السلوك البيئي؛
- صعوبة تأقلم مع المنهجية الجديدةIMRD.

ر.هيكل البحث:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين كما يلي:

يتناول الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبقية المتعلقة بالمفاهيم الأساسية حول السلوك المؤسسة الاقتصادية اتجاه البيئة والأداء المالي، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل الى مبحثين خصص المبحث الأول للأدبيات النظرية والتي تتمحور حول الأداء المالي في ظل السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، أما المبحث الثاني خصص لدراسات السابقة التي تم الإعتماد عليها في دراستنا و إبراز أهم الجوانب التشابه والإختلاف كما خصصنا لكل متغير دراسات سابقة.

بينما الفصل الثاني يحتوي على دراسة حالة فمن خلاله تم إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لمعرفة أثر السلوك البيئي على أداء المالي لمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود، كما قُسم هذا الفصل الى مبحثين خصص المبحث الأول الى الطريقة والأدوات ويخص المبحث الثاني لعرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد :

مع زيادة التشريعات والقوانين البيئة وتنامي الوعي البيئي، أضحت حماية البيئة من ضمن أولويات المؤسسات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وبتالي التكيف الإيجابي مع متغيرات المحيط ومتطلباته الحالية بما يكفل بقاءها واستمراريتها.

لأجل هذا أصبح من الضروري إدماج البعد البيئي في إستراتيجية المؤسسات، وضمن عناصر سياستها التسيرية من خلال التبني للممارسات والتقنيات الحديثة التي تخدم حماية البيئة. كما وجدت المؤسسات نفسها أمام واقع يحتم عليها بإدماج البعد البيئي في خططها التسييرية إزاء الأضرار التي تخلفها خلال ممارسة نشاطها، وفي هذا النطاق ظهر ضمن الأدبيات النظرية ما يسمى بالسلوك البيئي للمؤسسة الذي يبين مدى توجه هذه الأخيرة لاحترام وحماية البيئة.

ومع تطلعات مسيري المؤسسة لمواجهة التحدي التقليدي المتمثل في تعظيم الربحية وتحقيق العائد المرضي، أصبحوا يواجهون ضغوطات جديدة تحتم عليهم إدخال البعد البيئي في سعيهم لتحقيق ذلك للوصول لصورة الجيدة للمؤسسة وبتالي تحقيق الأرباح.

ويهدف هذا الفصل الى تقديم لمحة عامة عن الأداء المالي في ظل السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، ومعرفة أهم الضغوطات التي تلزمها لإدماج البعد البيئي وكذلك أصناف السلوك البيئي، ويهدف أيضا لعرض بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع بغية معرفة أهدافها وطريقة معالجة المعطيات وأهم النتائج المتوصل اليها. اذ قسم هذا الفصل الى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول: الأدبيات النظرية.**
- ✓ **المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية.**

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

يعد السلوك البيئي كمدخل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، مما وجب على المؤسسة الأخذ بعين الإعتبار الإهتمامات البيئية في عملياتها التسيرية. إلا أنه يتطلب تكاليف بيئية والتي تؤثر بدورها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

إن الوظيفة المالية تبحث على أساس منهجي سليم لتقييم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة في المؤسسة، كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة، من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء المؤشرات.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي وأهميته للمؤسسة الاقتصادية

حضي مصطلح الأداء بإهتمام كبير من قبل الباحثين في مختلف فروع العلوم الإدارية والاقتصادية، نظرا لارتباطه بالمسعى الأهم في المؤسسات الاقتصادية وهو تحقيق الكفاءة بإستعمال الأمثل للموارد وتحقيق الفعالية بالوصول الى نتائج المرغوبة، إلا أنه من خلال هذا البحث سيتم التركيز على تعريف الأداء المالي، حيث يعرفه "Serge Evraet" على أنه "تسليط الضوء على العوامل التالية: أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية أموال الخاصة، مدى مساهمة معدل النمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية لتحقيق فوائض من الأرباح، مدى تغطية مستوى النشاط الاستغلالي للمصاريف العامة ".[1]

ويعرفه "علاء فرحات طالب" على أنه "انعكاس للمركز المالي الشركة المتمثلة بفقرات كل من الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية، حيث أنه يصور الحالة الحقيقية عن أعمال شركة لفترة زمنية معينة. [2]

كما تكمن أهمية الأداء المالي في العناصر التالية[3]:

- تحديد المشكلات والعمل على حلها، وتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة؛
- حث الإدارة على التخطيط المستقبلي وإتخاذ القرارات؛
- يساعد تقييم الأداء المالي المستويات الإدارية في التعرف على سبب الإنحرافات التي تم إكتشافها من أجل إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح.
- ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء المالي يبين مدى قدرة المؤسسة في استغلال الأمثل للموارد من أجل تكوين الثروة وتحقيق الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة، كما يفيد الأداء المالي في كشف عن أماكن الخلل في نشاط المؤسسة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها لوضع الحلول المناسبة وتصحيحها.

---

[1] عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد 2006/04، جامعة ورقلة، 2006، ص : 41.

[2] علاء فرحات طالب، ايمان شيحان المشهداني، **حكومة المؤسسية والأداء المالي الاسترتيجي للمصارف**، طبعة الأولى، دار الصفاء، الأدرن،2008، ص : 75.

[3] شهرزاد قاسمي، **الرفع المالي كمؤشر لقياس الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة السلامة لتأمينات**، مذكرة الماستر، غ منشورة، جامعة ورقلة، 2012، ص : 12.

الفرع ثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تهدف عملية التقييم الأداء المالي في المؤسسة الى إبراز مدى نجاح هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها المالية، من خلال الإستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لها وتتم هذه العملية عن طريق إستخدام مجموعة من المؤشرات، ويتم التركيز على المؤشرات التي سيتم إستخدامها في الجانب التطبيقي، وذلك بالإعتماد على الميزانية وجدول الحسابات النتائج والمتمثلة فيما يلي :

1- معدلات النمو: يعتبر نمو المؤسسة الاقتصادية مؤشرا من مؤشرات تقييم الأداء المالي، ومعرفة إذا كان الوضع المالي لهذه المؤسسة في تطور أوتدهور. أي تساعدنا مؤشرات النمو في معرفة مراكز التطور للمحافظة عليها أو تحديد الأجزاء التي تعاني من التدهور في الهيكل المالي، وبالتالي تقديم حلول ومعالجة هذا الإشكال للمحافظة على الأموال الخاصة. ومن بين معادلات النمو نجد : نمو الأصول، نمو الاستثمارات، نمو رقم الأعمال، نمو النتيجة الصافية، نمو القيمة المضافة. [1]

معدل النمو=(قيمة العنصر في سنة n+1- قيمة العنصر في السنة n)/ قيمة العنصر في السنة n

2- معدلات المردودية : تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين نتائج والوسائل التي ساهمت في تحققيها، كما تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية. كما تعتبر دراسة مردودية المؤسسة من أهم الوسائل أمام المحلل المالي للحكم على الأداء المالي المؤسسة الاقتصادية، ويمكن التمييز بين نوعين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية ويتم حسابها وفق للعلاقة التالية:[2]

المردودية المالية= نتيجة الصافية/ أموال الخاصة

المردودية الاقتصادية= نتيجة الإستغلال / الأصول الاقتصادية

3- معدلات الربحية : هي النسب التي تحكم على مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام مواردها، وتعتبر الأكثر أهمية لأنها تستخدم من طرف المستثمرون الحاليون والمرتقبون لتحديد مساراتهم. وهي الأكثر مصداقية في تحديد قابلية المؤسسة الاقتصادية في تحقيق الأرباح الأنشطة تشغيلية[3]. ومن خلال هذه المؤشرات يمكن لمؤسسة من تقييم أرباحها سواء فيما يتعلق برقم الأعمال اللازم لتحقيق الربح ومستوى الأصول المطلوب لإسناد عمليات التشغيل، ومن بين المؤشرات الخاصة بربحية المؤسسة هي :

ربحية الإجمالية= نتيجة الصافية /رقم الأعمال

ربحية الجزئية= نتيجة الاستغلال/رقم الأعمال

[1] عزيزة حملاوي ، **أثر التكاليف البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار**، مذكرة الماستر، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص : 106.

[2] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسير المالي (الإدارة المالية)**، طبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص : 267.

[3] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، الشارقة الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص : 133.

4- معدلات السيولة : تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالإلتزامات القصيرة الأجل مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها الى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا(الأصول المتداولة)، كما تستخدم نسب السيولة كأدة لقييم المركز الإئتماني للمؤسسة[1]، اذ يعد تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي، وقدرتها على مواجهة إلتزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحق وتتمثل في :

إستقلالية المالية =الأموال الخاصة /الديون

القدرة على السداد =الديون/ الأصول

الفرع الثالث : المشاكل التي تواجه عملية تقييم الأداء المالي

قد تواجه عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بعض المشاكل وهي:[2]

- **قصور نظام المعلومات في المؤسسات** : يعتبر وجود نظام متكامل للمعلومات أحد الركائز التي تقوم عليها عملية تقييم المالي، إذ تبذل العديد من المؤسسات محاولات جادة في تطويره بهدف ايجاد نظام للمعلومات يسمح بخدمة أهداف الادراة ويساعد في إتخاذ القرارات الرشيدة.
- **صعوبة قياس وتحديد معايير الأداء في الأنشطة الاقتصادية** : تواجه المؤسسات صعوبة عند قياس وتحديد بعض المؤشرات المتعلقة بالنتائج المحققة وبتقييم الأداء المالي لها، وتختلف درجة الصعوبة تبعا لإختلاف النشاط الذي تمارسه المؤسسة، ومن بينها صعوبة القياس الكمي لحجم الإنتاج النهائي، ويرجع ذلك إما لتحديد نوعيات المنتج أو لإختلاف وحدة القياس.

المطلب الثاني :السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

يعتبر السلوك البيئي كمدخل أساسي نحو إلتزام المؤسسات إتجاه البيئة لتخفيف الآثار السلبية عليها، لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة لذا وجب على المؤسسات أن تسخر كل الوسائل لتحقيق ذلك.

الفرع الأول : تعريف السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

يعد السلوك البيئي او المسؤولية البيئة للمؤسسة أحد جوانب المسؤولية الاجتماعية، حيث شهدت هذه الأخيرة في تعريفها تغيرات جوهرية على مر الزمن ولا تزال تتطور تماشياً مع المجتمع وتوقعاته، وغالبا ما يقال بأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ليست عملا خيريا ولا إمتثال للقانون. والقاسم المشترك بين أكثر التعاريف أن المسؤولية الاجتماعية للموسسات مفهوم تدرج

[1] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)**، طبعة الأولى، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر،2003، ص : 74.

[2] شهرازاد قاسمي، **مرجع سابق**، ص : 23.

بموجبه المؤسسات شواغل القضايا الاجتماعية والبيئية في الأنشطة الخاصة بأعمالها التجارية قصد تحسين أثرها في المجتمع. كما تتضمن المسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي والبيئي وتتمركز في بعض المجالات الخاصة بالعمل الاجتماعي، التنمية البشرية، ومكافحة الفساد والمحافظة على البيئة[1] ومن بين التعاريف المقدمة للمسؤولية الاجتماعية[2] نذكر:

1- عرفها" Holmes" بأنها: " التزام منشأة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وغيرها".

2 – كما عرفتها" المنظمة العالمية للتقييس " بأنها : " طريقة عمل المؤسسة والتي من خلالها تدمج الإهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار وإستراتيجيات وسياسات وقيم والثقافة في الشركة".[3]

من خلال ما سبق نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية هي إلتزام المؤسسات بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال المحافظة على البيئة والمجتمع بهدف تحقيق لهم حياة كريمة.

ومنه يعرف السلوك البيئي على أنه الربط بين النمو الاقتصادي والقضاء على التلوث وتحسين البيئة المحيطة بالمؤسسة بأقل قدر من الطاقة، وبترشيد الاستهلاك، والإعلان عن سلوك جديد يقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك الى زيادة الإنتاج الأخضر والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، بعيدا عن ضغط القوانين والتشريعات. ولتبني سلوك بيئي لابد من تجميع المفردات استراتيجية لتحقيق تنمية المستدامة من خلال نمو اقتصادي نظيف، وتشجيع الإنتاج بعيد عن تلوث الهواء، الماء، التربة، أخذ المتغيرات البيئية في الإعتبار في اتخاذ القرارات.[4]

ومن خلال التعريف السابق نستنتج أن السلوك البيئي هو تفاعل المؤسسة اتجاه البيئة، بقيامها بعمليات للمحافظة على المحيط والإنتاج بعيدا عن التلوث وتقديم منتجات صديقة للبيئة، بغية الوصول الى مستويات عالية وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الفرع ثاني : محددات السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

تتمثل محددات السلوك البيئي في العوامل التي من خلالها تلتزم المؤسسة اتجاه البيئة ونلخصها في ما يلي:

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر،حسين شنيني، **أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات**، ملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنضمات والحكومات، نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة،2011، ص : 451 ،452.

[2] للمزيد من المعلومات اصلع على :

– صالح الحموري، **المسؤولية الاجتماعية بين النظري والتطبيق**، http : //www.arabvolunteering.org/corner/avt27162.ht، 2013/03/4، 20.45.

[3] عمر عزاوي، سايح بوزيد، **دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية في إرساء الثقافة البيئية**، المتلقي الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنضمات والحكومات، نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة قاصدي، ورقلة، 2011،ص : 404.

[4] عائشة سلمى كيحلي ، **السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة بالجزائر دراسة لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود**، مذكرة ماجيستر، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007-2008، ص : 63.

1- الضغوطات الحكومية : تلجأ الحكومة الى وضع مجموعة من التدابير الردعية للمؤسسات التي لا تلتزم بيئيا والمحفزة للمؤسسات الملتزمة بيئيا، من أجل ادماج البعد البيئي وعند وضعها لسياسة البيئية وتركز: [1]

- الأدوات التنظيمية : عبارة عن مجموعة من المعايير التي يجب على المؤسسة التقييد بها ومن بينها : معايير الجودة البيئية، معايير الإنبعاثات، معايير المنتج، معايير الطرائق.
- الأدوات الاقتصادية : هناك نوعين من التحفيز الاقتصادي ناتج من مقاربتين :

– مقاربة بيقو : والتي تستند على مبدأ "الملوث– الدافع" أي دفع الملوث لتكاليف إزالة الأضرار التي تسبب فيها، ومن أمثلتها: رسوم محاربة التلوث وفرض الإتاوات في مجال جمع ومعالجة النفايات. كما تقدم الحكومة إعانات لتشجيع المؤسسات على ممارسات النظيفة.

– مقاربة كواز : تستند هذه المقاربة على إنشاء حقوق ملكية على السلع البيئية أي خصخصة الموارد الطبيعية وإنشاء أسواق لتداول هذا السلع، هذا التداول يحدد لها سعر، قيمة وينظم إستغلالها مثل رخص التلويث.

- مقارابات الطوعية : تعتبر من الأدوات السياسة البيئية أي عبارة عن مبادرات من طرف المؤسسات في مجال حماية البيئة، فهي تسمح للمؤسسة بإظهار أدائها البيئي الفعال.[2]

2- **ضغوطات المتعاملين** : توجد العديد من الأطراف تضغط على المؤسسة من أجل حماية البيئة :

- الزبائن : نتيجة نمو الوعي البيئي لديهم وتبعا لاهتماماتهم وجب على المؤسسة بإمدادهم بمنتجات خضراء.
- رأي العام : أثبتت الدراسات قيمة رأي العام من خلال جملة من المشاكل الخاصة بالبيئة المحيطة بالمؤسسة مما أدى لإتلاف موارد عدة هي مهمة للسكان المنطقة، ولكي يسمع رأي العام لابد بأن يكون لهم درجة معتبرة من الوعي بمشاكل البيئية.
- العلماء والجمعيات البيئية ووسائط الإعلام : تمارس ضغوط متزايدة على المؤسسات الاقتصادية والحكومات بهدف المحافظة على البيئة وحمايتها من مختلف الأضرار نتيجة كثرة الوعي والإهتمام بالبيئة.
- البنوك ووكلاء التأمين : ضغوطات قليلة على المؤسسة مع قيامها بدارسة البيئية للمشروع بغرض التقييم، كما تلجأ لشركات التأمين بغرض الإستفادة من الخدمات المقدمة في مجال تأمين المخاطر البيئية. [3]
- المستثمرين والمستخدمين : المستثمرين من خلال تخفيض في الأرباح الناتجة عن المخاطر البيئية، وبالنسبة للمستخدمين من خلال لجؤ الى هيئات داخلية وخارجية من أجل التأثير على القرارات المتعلقة بالبيئة.
- الهيئات القطاعية والعمومية : يقصد بالهيئات القطاعية ذلك الإطار التنظيمي الذي تجتمع فيه المؤسسات الناشطة في نفس القطاع الاقتصادي، بهدف التعاون في حل مشاكل القطاع وتمثيله أمام السلطات العمومية. وبالنسبة للهيئات

[1] محمد عادل عياض، **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة**، مجلة الباحث، 2009/07، ورقلة، 2010، ص : 11.

[2] محمد عادل عياض، **مرجع نفسه**، ص : 12- 14.

[3] Emmanuelle Reynaud, **les déterminants de comportement de protection de l'environnement des entreprises**, Thèse de doctorat, Institut d'Administration des Entreprises, Marseille, 1997, p87-78.

العمومية تلعب دور محوريا في نشر الوعي البيئي لدى الصناعيين، كما تعد ايضا بمثابة المحرك الأساسي للوضع وتطوير التنظيمات والنصوص التشريعية في مجال البيئي.[1]

3- **خصائص الشخصية للمسير**: تؤثر الخصائص الفردية للمسير تأثير كبير على السلوك البيئي للمؤسسة، لأن له ردود مباشرة على خياراته في إدارة الأعمال، فالمدير يشكل عنصر أساسيا لتطوير بشكل اجتماعي وهو مسؤول من خلال مواقفه، وهذا بوضع أسلوب جديد، رأي جديد حول المشاكل لبرامج الوقاية من التلوث، تمثل في أخلاق المديرين ولهم دور في تأثير من أجل حماية البيئة وفق معتقداتهم وله دور هام في اقرار ادماج البعد البيئي في مؤسسة[2].كما يمكن التفريق بين نوعين من المديرين حسب سلوكهم تبعا لمدى تجذر قيم حماية البيئة فيهم، فالصنف الأول ذو توجه بيئي إصلاحي أي أن المعايير الاقتصادية هي التي تتحكم في طبيعة، وحجم البيئي المبذول عادة تقتصر في تحكم المديرين في مستويات التلوث. أما الصنف الثاني ذو توجه بيئي راديكالي فالأولوية للأهداف البيئية التي على أساسها يتم تحديد الخيارات الاقتصادية.

4- **عوامل موقفية** : تتمثل في عوامل السكون الهيكلي والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

- عمر المؤسسة : قام العديد من الباحثين بدراسة أثر عامل الزمن على إدماج البعد البيئي في المؤسسات، فالمؤسسة الحديثة نشأة هي الأكثر تلائم مع متطلبات حماية البيئة مقارنة بمؤسسة المسنة، وهذا بسبب اختلاف القدرات التكنولوجية.
- قطاع نشاط : بعض قطاعات النشاط الاقتصادي تعتبر حساسة اتجاه البيئة (قطاع البتروكيمياء، الإسمنت،إستخراج البترول...)، لذا نجد المؤسسات العاملة في هذه القطاعات تأخذ بعين الاعتبار العامل البيئي.
- حجم المؤسسة : تبين الكثير من الأبحاث المنجزة على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعد المؤسسات الكبير الأكثر توافق نحو تبني السلوك البيئي مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الإستثمارات البيئية المكلفة.
- الإنتساب الدولي : ويقصد به الارتباط القانوني للمؤسسة بشركات ومجمعات عالمية، فالكثير من المؤسسات تتبنى سلوكا بيئيا من خلال ضغوطات التي توجهها شركة الأم للحفاظ على سمعتها ومكانتها محليا ودوليا.
- التوجهات الإستراتيجية : تؤثر الخيارات الاستراتيجية للمؤسسات بشكل كبير على سلوكها البيئي مثل المؤسسات التي تهتم بالإبداع توجه واضح للالتزام اتجاه البيئة، من خلال وضع أساليب وطرق جديدة بهدف الحد من التلوث مما تعكس مستوى الإبداع في المؤسسة،كما يجب أن يتلائم السلوك البيئي للمؤسسة مع أولوياتها الإستراتيجية.[3]

5- **محددات (فرص) اقتصادية** : إن الإدماج البعد البيئي في المؤسسة لا يعد نتيجة للإجبار فقط، بل هو أيضا نتيجة لرغبة المؤسسة إقتناص بعض الفرص الاقتصادية مثل التحفيز التسويقي، من خلال مقارنة إعتماد بيئة لتسويق منتجاتها

[1] محمد عادل عياض، **مرجع سابق**، ص : 17.
[2] عائشة سلمى كيحلي ، **مرجع سابق**، ص : 75.
[3] محمد عادل عياض، **مرجع سابق**، ص : 18- 20.

كشركة مسؤولة عن حماية البيئة ، كما قد يستخدم السلوك البيئي لأغراض المنافسة أو لغرض تحقيق المردودية من خلال إعادة تدوير النفايات والاستثمار في مجال النظيفة.[1]

ومما سبق نستنتج أن جميع الضغوطات والمحددات تؤثر على المؤسسة الاقتصادية، لتحكمها في درجة الإلتزام إتجاه البيئة وتبنيها لسلوك بيئي وقد تؤثر على مصير المؤسسة، وبتالي تسعى المؤسسة لتحقيق التكييف الإيجابي مع المتغيرات المحيطة والمتطلبات الجديدة لضمان بقاءها واستمرارها.

الفرع الثالث : أنماط السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

تتغير سلوكيات البيئية من مؤسسة الى اخرى حسب طبيعة التزامها اتجاه البيئة، والجدول التالي يوضح أهم أصناف التي قدمت من الباحثين في مجال سلوك حماية البيئة :

الجدول رقم (1-1) :ملخص دراسات لتصنيف السلوك البيئي

الدراسة	تصنيف الاستراتيجي للسلوك	مصطلحات بالفرنسية
Post 1979	استجابة ،استباقي ،متفاعلة	Rèactif ,proactife,Interactif
Phohl et Wubbemhorst 1982	سلبي، نشط	Passif,Actif
Freeze et Klooch 1989	استباقي ، استجابي	Rèactif,Proactif
Petulla 1987	ازمة المواجهة، تكلفة المواجهة ، مثقف(مستنير)	Crisis oriented,cost oriented, Enlightened
Boiral et jolly 1992	متأخر ، في المقدمة	En retard,En avance
Ryanaud1997	متكامل ،منفصل ، مقلد ، شديد التأثير	Intègateure,Discrets,Suivures, Frileux
Kirchgeorg 1990	دفاعية ومعارضة، دفاعية و إنسحاب، جهود المبذولة داخل المؤسسة	Dèfensive et opposition, Dèfensive et se retirer, Efforts a l'interieur de l'entreprise

source : Erwan Horscet , **Développement d'une comptabilité Environnemental orientée vers la création de valeur** ,thèse de doctorat ,l'école national Supérieure d'arts et métiers ,bordeaux ,2007 ,p :47.

بعد التطرق لأهم الدراسات التي تناولت تصنيف السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية، حاولنا ايجاد تصنيف يتناسب مع محيط الدراسة، ويمكن التميز بين ثلاث أصناف من السلوكيات والمتمثلة في :

[1] نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، **السلوك البيئي للمؤسسة الإئتصادية بالجزائر دراسة حالة مؤسسة الورود**، ملتقي العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد بجامعة ورقلة، 2012، ص : 450.

1- **السلوك الدفاعي اتجاه البيئة** : الهدف الوحيد للمؤسسات المتبنية لهذا السلوك هو الربح[1]، وتحبذ العائد الفوري وتعتبر الاستثمارات الاقتصادية والبيئية عبئا وتكلفة إضافية،[2]لكن هذا السلوك بدأ في تلاشي تدريجيا لأن المخاطر المترتبة عن عدم الإلتزام بالتشريعات البيئية أصبحت كبيرة.[3]

2- **السلوك الشكلي (مماثل)اتجاه البيئة** : هذا الصنف أكثر وعي وتفطن بالعامل البيئي وبالإحترام الأقل للقوانين، فهي تتبع المعايير المفروضة من طرف القانون دون تغلل فيه مما هو منصوص، حتى وإن كانت وسائلها التقنية تسمح لها بذلك وهدف هذه المؤسسات المتبنية لهذا الصنف هوالحفاظ على مستوى مثالي من الأرباح، مع مشروعيتها فالاستثمارات المحبة للبيئة مدرجة كتكاليف ضرورية مع وجوب تقليصها.[4]

3- **السلوك البيئي الواعي (الحساس) اتجاه البيئة:** يستند السلوك وتصرف هذه المؤسسات الى ما يفوق المتطلبات التنظيمية، فهي تتميز بالحساسية العالية للمشاكل البيئية في نظرها عنصر أساسيا لإستمرارية المؤسسة[5]، أي يتمثل هذا السلوك في التكامل الإستراتيجي المطبق فعليا ويعتبر الاستثمار البيئي الأخضر أكثر ربحية على المدى البعيد[6]. والمؤسسات التي تنتهج هذا السلوك تهدف الى تحقيق أهداف بيئية تقع في مستوى أعلى من ذلك الذي تحدده المعايير، وهذا بغية تحقيق الأهداف المتمثلة في تحقيق الربح من خلال إقتناص فرص اقتصادية والدخول الى الأسواق جديدة، والمحافظة على صورة المؤسسة.[7]

المطلب الثالث: الأداء المالي في ظل السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

تعمل المؤسسة على تقليل من الأثار السلبية إذن كل ما تخصصه هذه الأخيرة من موارد من أجل تقليل من تلوث وإدماج المسؤولية الاجتماعية البيئية، وتحسين سلوكها البيئي يتم إدراجه ضمن تكاليف النشاط للحد من المشاكل البيئية وهذه التكاليف تزيد من مجموع إجمالي تكاليف المؤسسة، وبتالي سوف تأثر على الأداء البيئي وكذلك على الأداء المالي، ويتجسد تبني السلوك البيئي للمؤسسة في أنها تتحمل تكاليف بيئية ومنه ستؤثر على الأداء البيئي وبضرورة على الأداء المالي.

---

[1] Bèatrice Bellini**, Un nouvel enjeux stratégique pour l'entreprise : La prise en compte de la pretection de l'environnement dans son mangement Etat des lieux et perspectives** ,institut unversitaire de technologie d'loisse ,France ,2003,p : 6 .

[2] دادن عبد الوهاب، يوسف حميدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الالتزام البيئي ومنطق تعظيم الربح دراسة ميدانية**، ملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة، 2011، ص : 1272.

[3] محمد عادل عياض، **مرجع سابق**، ص : 21 .

[4] عائشة سلمى كيحلي، **مرجع سابق**، ص : 97.

[5] عبد الرهاب دادن ، يوسف حميدي، **مرجع سابق**، ص : 1273.

[6] Bèatrice Bellini**, op-cit**, p 6.

[7] محمد عادل عياض، **مرجع سابق**، ص : 21.

الفرع الأول: أثر تبني المسؤولية الاجتماعية البيئية على الأداء المالي للمؤسسة

قسم الباحث Connolly الفوائد المحققة من طرف المؤسسة الى قسمين : الفوائد الاجتماعية والفوائد المالية بالنسبة لهذه الأخيرة أشار الباحث بأن مؤسسات التي لم تتبنى لهذه المسؤولية الاجتماعية، بأنها ستتكبد تكاليف باهظة وستدفعها على شكل تعويضات للمتضررين من أصحاب المصالح، بما فيها حماة البيئة الذين يطالبون المؤسسة بدفع تكاليف الضرر البيئي.

كما أن الأداء المالي يؤثر ايضا على قدرات المؤسسة على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية، من خلال المقارنة بين أرباح المؤسسات التي تلتزم ببرنامج المسؤولية الاجتماعية وأرباح التي لا تلتزم بهذا البرنامج، وتسعى المؤسسات لتبني البرنامج اذا فاقت أرباحه جميع التكاليف وتتمثل في تحسين صمعة المؤسسة، وشراء منتجات التي تتسم بتطبيق المعايير البيئية ومثال على ذلك :

- إرتفاع الإدخار في الأسهم المؤسسات الملتزمة اجتماعيا من 200 مليون جنيه الى 2 بليون جنيه في برطنيا سنة1989؛
- وفي الولايات المتحدة الأمريكية 81 بالمئة من المديرين شملتهم الدراسة الى ان المسؤولية الاجتماعية تسهم في تحسين نتائج الأعمال وتزداد احتمالات تحسين أدائها المالي،كما أن مؤسسات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية الى 18 بالمئة عن تلك الى ليس لها برنامج.[1]

الفرع ثاني : أثر التكاليف البيئية على الأداء المالي للمؤسسة

لكي تلبي المحاسبة المالية لوظيفتها الأساسية في إعلام الأطرف الداخلية والخارجية بمحصلة الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمؤسسة، بشكل عادل فإن عليها إعادة النظر في بعض مفاهيمها وفروضها. هذا يلقي على الوظيفة المالية والمحاسبية إجراء تغيرات اللازمة في نظم التكاليف بما يجعله يشمل التكاليف البيئية[2]، ومن ثم تحديد المقابلة السليمة بين إيراد المنتجات وتكاليفها وهذا بدوره يسهم في ترشيد قرارات التسعير، والتي ينتج عنها زيادة أرباح المؤسسة وحصتها السوقية على المدى الطويل والإهتمام بدراسة تكاليف الأداء البيئي [*]، وقياسه يساعد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة. وإذ لم يكون كذلك فستتعرض المؤسسة الى تدني مستويات جودة الأداء البيئي، تحمل تبعات القانونية في غرامات والحرمان من حوافز .[3]كما تنظر المحاسبة المالية المالية الى تكاليف البيئة على أنها تمكن المؤسسات من إعداد تقارير لإستخدام المستثمرين والمقترضين من تلك التقارير.[4]

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر،حسين شنيني، **مرجع سابق**، ص : 463-467.

[2] وهي المصروفات والإلتزمات النقدية التي تصرف على كل من شأنه ان يؤدي للمحافظة على نظام البيئي من معدات وغيره وما يثبت إلتزام المؤسسة بالمعايير البيئية.

[*] للمزيد من المعلومات اطلع على :

– اسماء عبد القادر الطاهر، **أثر تكاليف البيئية على تقويم اداء المشأت الصناعية السودانية**، مذكرة ماجيستر في المحاسبة، غ منشورة ،جامعة البحر الاحمر،السودان، 2010، ص : 58.

[3] عزيزة حملاوي ، **مرجع سابق**، ص : 99 - 103.

[4] مها عباس المرزوقي،**دراسة وتحليل تكاليف البيئية وأثارها في ترشيد القرارات الادارة**، مذكرة ماجستر،تخصص المحاسبة، غ منشورة،جدة 2004، ص : 95.

الفرع الثالث : أثر الأداء البيئي على الأداء المالي للمؤسسة

إن الأداء المالي هو الذي يعكس الأداء الكلي للمؤسسة، ولهذا فإن تحسين الأداء البيئي في المؤسسة سيلعب دورا هاما في تحسين الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال تحقيق الكفاءة. ويكون بإستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أهداف المؤسسة وتحقيق الفعالية بالوصول الى نتائج المرغوبة، حيث أصبحت الأهداف البيئية والاجتماعية تعتبر من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.[1] ويمكن الإستدلال ببعض التجارب:

– قام العالم Paul de Bocker بتعاون مع l'Ademe بإنجاز دراسة حول التكاليف وأرباح إنشاء نظام الإدارة البيئية وذلك بإجراء دراسة على أكثر من 100 مؤسسة مختلف الأحجام في فترة 1998-1999. وقد أظهرت الدراسة أن إنشاء نظام إدارة البيئة في عمل خطة مالية صارمة، يعطي أرباحا مباشرة هذه النتيجة مثبتة بتجربة ميدانية، ومنه يمكن القول على أن إنشاء نظام الإدارة البيئية هي صفقة جيدة[2]. والمؤسسة التي لاتلتزم اتجاه البيئة لا تنظر بنظرة استراتيجية للموضوع ولا تحاول النظر على المدى الطويل الذي ستجني من خلاله أرباح.[3]

– كما قام البنك الدولي رد فعل سوق الأوراق المالية في الأرجنتين وتشيلي والمكسيك وأثر الأداء البيئي عليها، وقد توصل الى أن سعر السهم في هذه البلدان إرتفع بمعدل 20 بالمئة عندما تمى الإعتراف بالأداء البيئي للمؤسسات المصدرة للأسهم، وأن ينخفض بمعدل 15 بالمئة إستجابة لشكاوي المواطنين المتضررين من التلوث، وقد توصل البنك الى أن الإعلان عن المعلومات الموثوقة بشأن الأداء البيئي يمكن أن يؤثر بصورة مباشرة على أداء المؤسسات وفي تحقيق الأرباح وسمعتها.[4]

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

تلعب مواضيع البيئة دورا مهما في البحوث العلمية، فإن ضرورة الإعتماد في موضوعنا على دراسات سابقة توضح لنا المسار وطريقة معالجة المعلومات للوصول الى النتائج المرجوة، ووفق لرغبتنا في إختيار الموضوع وذلك بربط احدى المتغيرات البيئية بالأداء المالي، تم تقسيم هذا المبحث الى دراسات سابقة متعلقة بالأداء المالي ودراسات سابقة متعلقة بالسلوك البيئي ودراسات سابقة تربط المتغيرين، وهذا بهدف معرفة أهم نقاط التشابه والإختلاف بين دراستنا ودراسات السابقة.

[1] عزيزة حملاوي ، **مرجع سابق**، ص : 103.

[2] Chantal Jouanno,**La gestion environnementale** ,Dunod, paris,2008,p145 .

[3] بابا حنيني رانيا ، **تقييم الاداء المالي وفق المعايير البيئة في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الوطنية لخدمات في الأبار**، مذكرة الماستر، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011 ،ص : 95.

[4] سورية تليلي، **الأداء البيئي وعلاقته بالأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة ليد غاز الجزائر وحدة ورقلة**، مذكرة الماستر في علوم المحاسبة المالية، غ منشورة، جامعة ورقلة، 2010/2009، ص : 63.

المطلب الأول : دراسة سابقة المتعلقة بالمتغير المستقل

✓ دراسة بعنوان : **"الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة2000-2002"** وهي دراسة قام بها الباحث عادل عشي لنيل شهادة ماجستر في علوم التسيير، جامعة بسكرة 2005 تدور اشكالية هذه الدراسة عن دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الهدف من هذه الدراسة معرفة عملية تقييم الأداء المالي وتحديد المعايير والمؤشرات المستخدمة وإسقاطها على مؤسسة صناعية للكوابل ببسكرة، كما تم إستخدام المنهج الوصفي لجانب نظري إضافة لمنهج دراسة الحالة. حيث تمت معالجة المعلومات بجمع المعطيات من الميزانيات المحاسبية بعد تحويلها الى ميزانيات المالية وحساب مؤشرات التوازن الساكن، وقام الباحث بإعداد جداول التمويل وجدول تدفقات الخزينة أي التحليل ديناميكي. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي عدم كفاية التحليل الساكن بحيث يجب اللجوء الى التحليل الحركي المالي،في حين تهدف درستنا لمعرفة اثر السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار على أدائها المالي، وذلك بجمع وتحليل المعطيات التي تخدم موضوعنا بما يخص الجانب البيئية ومحاولة الوصول الى نوع السلوك البيئي التي تنتهجه المؤسسة محل الدراسة، وكذلك تقييم أداءها المالي بإستخدام نسب المالية الا أن الدراسة السابقة لم تربط بإحدى المتغيرات البئية أوالسلوك البيئي.

المطلب الثاني :دراسات سابقة متعلقة بالمتغير التابع

✓ دراسة بعنوان : "**السلوك البيئي للمؤسسة اقتصادية بالجزائر دراسة شركة الورود"** وهي دراسة قام بها كل من نور الدين جوادي، هالة جديدي وعقبة عبد اللاوي، جاءت في إطار ملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة، المنعقد بجامعة ورقلة، 2012. تدور الإشكالية هذه الدراسة عن مدى إهتمام المؤسسة بالجانب البيئي وإدماجها له ضمن إستراتيجيها التسيرية وما الفائدة التي يمكن أن تجنيها في تحسين سلوكها البيئي.

الهدف من هذه الدراسة الوصول الى قراءة حول السلوك البيئي للمؤسسة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة. كما إستخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي. وتم إختيار عينة الدراسة مؤسسة الورود لإنتاج العطور فهي تسعى للحصول على شهادة ايزو14001، كما تمى الإلمام بالجانب النظري للموضوع من العوامل المحددة للسلوك البيئي وأصناف السلوكيات وتطبيقها على المؤسسة وعن طريق المقابلة والملاحظة تم الحصول على جميع إجراءات التي قامت بها المؤسسة من أجل حماية البيئة بغية تصنيفها بيئيا.

كما خلصت هذه الدراسة الى أن إنتهاج المؤسسة لسلوك البيئي يحسن من أدائها البيئي، وما ينتج عنه من مزايا الحد من التلوث وإحترام للتشريعات القانونية في إطار حماية البيئة، وهذا كأرضية للحصول مؤسسة الورود على شهادة نظام الإدارة البيئية 14001. في حين تهدف درستنا أثر الذي يخلفه السلوك البيئي على الأداء المالي وتم تطبيقه على الأرض الواقع للمؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار، فهي مؤسسة متحصلة على شهادة ايزو14001. إضافة الى ذلك حصول على الوثائق المحاسبية والمتمثلة في

الميزانيات والجدول حسابات النتائج، وأخذ بعض المعطيات من أجل حساب مؤشرات وتحليلها قبل ان تتبني المؤسسة للبيئة وبعد تبني البيئة. إلا أن الدراسة السابقة لم تربط بمتغير الأداء المالي.

✓ دراسة بعنون : " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الالتزام البيئي ومنطق تعظيم الربح دراسة ميدانية"** قام بها كل من الباحثين دادن عبد الوهاب، يوسف حميدي، جاءت في إطار ملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة2011. كما تدور الإشكالية عن المحفزات الرئيسية التي تدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الى إدماج البعد البيئي في إدارتها وتسييرها.

الهدف من هذه الدراسة معرفة الدوافع التي تلزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر اتجاه البيئة، كما تم إستخدام المنهج الوصفي في الشق النظري إضافة لمنهج دراسة حالة لشق التطبيقي،.وأجريت الدراسة على 337 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. كما إعتمد في جمع المعلومات على الإستبيان والمقابلة في أن واحد، وتم رفض 135 إستبيان لعدم صلاحيته لتحليل وقامت الدراسة على أساس 202 إستبيان حيث شكلت قاعدة المعطيات بـ 25 متغير مصنفة الى متغيرات نوعية وأخرى كمية وتم إستخدام برنامج SPAD وفق التحليل لمركبات المتعددة وتوصلت هذه الدراسة الى أن الانشغالات البيئة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يبقى ضغيف مقارنة بالدول المصنعة وذلك بسب حداثة نشأتها وإنطلقها من مبدأ تعظيم الأرباح. كما تهدف دراستنا لتصنيف سلوك البيئي لمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار وربطه بالأداء المالي ومعرفة أهم الدوافع التي تجعلها تتبني البيئة، كما إعتمدنا على المقابلة وتحليل المعطيات للوثائق المحاسبية من أجل حساب المؤشرات لتقييم الأداء المالي قبل تبني البيئة وبعد تبني البيئة ومعرفة جميع ما قامت به المؤسسة في اطار حماية البيئة. إلا أن الدراسة السابقة تمت على مستوى مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولم تربط بالأداء المالي، على عكس دراستنا تما ربطها بهذا الأخير وتمت على مستوى مؤسسة نفطية كبيرة.

✓ دراسة بعنوان : **" دراسة نظرية لمحددات سلوك البيئية في المؤسسة"**. قام بها الباحث محمد عادل عياض وهو مقال منشور لمجلة الباحث، جامعة ورقلة 2010. تدور الّإشكالية المقال عن العوامل المؤثرة في تحديد درجة التزام البيئي للمؤسسة.

الهدف من هذا المقال دراسة العوامل المحددة لسلوك المؤسسة اتجاه البيئة، وأهم أشكال هذا السلوك لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى هذا الأساس قام الباحث بالإلمام كل ما هو نظري للموضوع ومعالجة أهم الضغوطات والأصناف السلوكيات البيئية وربطها بعملية إتخاذ القرارات. كما خلصت هذه الدراسة بتحديد مجموعة من العوامل التي تتحكم في درجة الالتزام البيئي للمؤسسة، كما لا يمكن الحكم على المؤسسة قبل محاولة معرفة دوافع إعتمادها لإستراتيجية معينة دون غيرها من الإستراتيجيات إتجاه البيئة، كما استند على دراسات سابقة وأكد الباحث على ضرورة قيام بدراسات تطبيقية لمعرفة العوامل والمحددات لموقف المؤسسات الاقتصادية وصناعية اتجاه البيئة. إلا أن درستنا دمجت كل من السلوك المؤسسة إتجاه البيئة والأداء المالي بغية الوصول للأثار الذي يخلفه هذا السلوك البيئي للمؤسسة على أدائها المالي، كما تمت هذه الدراسة بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار بحاسي مسعود. وبناء على المعلومات المتحصل عليها عن طريق المقابلة تم تقييم الأداء المالي بناء على مؤشرات النمو، المردودية،

الربحية، السيولة بالإعتماد على الميزانيات وجداول حسابات النتائج، قبل وبعد التزام المؤسسة اتجاه البيئة. الا أن الدراسة السابقة لم تتبع بدراسة حالة ولم تربط بالأداء المالي.

✓ دراسة بعنوان : **" دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر"** قامت بها الباحثة عائشة سلمى كيحلي في إطار مذكرة ماجستر بجامعة ورقلة 2008.تدور إشكالية الدرسة عن أنماط السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة بالجزائر و أسباب إختلافها، و تم استخدام المنهج الوصفي والشق التطبيقي من خلال بناء استبيان.

الهدف من هذه الدراسة تصنيف سلوكيات عينة الدراسة المؤسسات النفطية العاملة بقطاع النفط بحاسي مسعود، وهدفت ايضا لوضع منهج يساعد المداراء في فهم طبيعة أطراف المجتمع والمؤسسة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإبراز مكانة البيئة. وتمت الدراسة ببناء إستبيان الذي يحتوي على أسئلة متعلقة بالمسير والمسؤولين البيئية وأسئلة متعلقة بالمتعاملين، ومن أجل الحصول على تصنيف نموذجي لنتائج الاستبيان بإستخدام برنامج SPSS 13 وتحليل النتائج عن طريق تحليل العنقودي، وإختبار عن طريق ألفا كرونباخ ولتأكد من نتائج المتحصل قامت بتحليل الهرمي. وخلصت هذه الدراسة الى أن معظم المؤسسات نفطية في إطار حمايتها للبيئية تسعى الى إستجابة للقوانين فقط وتوصلت الى تصنيف سلوكيات المؤسسات الاقتصادية العاملة بمجال النفط فمعضمها كانت تتبنى سلوك بيئي شكلي

في حين تهدف درستنا الى معرفة السلوك البيئي الذي تنتجه المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار وأثره على أدائها المالي وذلك من خلال تحديد الإجراءات التي قامت بها المؤسسة لحماية البيئة و تقييم الأداء المالي بإستخدام النسب المالية، الا أن الدراسة السابقة لم تربط بمتغير الأداء المالي.

✓ دراسة بعنوان :

Un nouvel enjeux stratègique pour l'entreprise:La prise en compte de la pretection de l'environnement dans son mangement Etat des lieux et perspectives

قامت بها الباحثة Bèatrice Bellini في إطار مقال علمي منشور بمعهد الجامعي لتكنولوجيا لواز فرنسا– 2003.

الهدف من الدراسة معرفة ضرورة ادماج البعد البيئي في تسير المؤسسة، وأجريت على عينة من المؤسسة ذات أنشطة مختلفة في مجال كيمياء والمعادن والصلب والمواد غذائية بمنطقة نورد/ بادوكليه. وتم إرسال 133 إستبيان وعاد 33 إستبيان لتحليل بإستخدام برنامج spss ثم تسلسل الهرمي لتحديد الصنف السلوك، كما توصلت الدراسة الى أن الضغوطات التشريعية وشركات التأمين والبنوك والزبائن هي أكثر إستجابة لتبني البيئة على عكس المتغيرات العمر ونشاط وحجم ورغم جمود الهيكلي وإرتفاع التكاليف التخطيط فإن هذه المتغيرات أقل استجابة لتبني البيئة. كما تهدف درستنا الى ضرورة تبني البيئية في المؤسسات الاقتصادية وما أثره على الأداء المالي وتمت دراستنا في المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار، واعتمدنا على المقابلة للحصول على المعلومات التي تقوم بها ومعرفة أهم الضغوطات التي جعلت المؤسسة تدمج البيئة ضمن أولويتها التسيرية وما يكلفها هذا ماليا والقيام بحساب المؤشرات لتقييم الأداء المالي قبل الإلتزام وبعد الإلتزام تجاه البيئية.الا أن الدراسة السابقة لم تربط بالأداء المالي.

المطلب الثالث: دراسات سابقة متعلقة بالمتغيرين

✓ دراسة بعنوان : " **أثر تبني مسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لشركات**" درسة قام بها كل من عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيني، في إطار ملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنضمات الحكومية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي،المنعقد بجامعة ورقلة،2011. و تدور الإشكالية عن تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لشركات.

الهدف من هذه الدراسة معرفة الأثر الذي يخلفه التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية على أداءها المالي، كما تم الإلمام بالجانب النظري للموضوع و تم إستخدام المنهج الوصفي. وقد توصلت إليه التجارب والدراسات المهتمة بالمسؤولية الاجتماعية، وخلصت الى أن نجاح الشركة لا يعتمد فقط على قدرتها على معرفة أكفأ السبل لتحويل المدخلات الى سلع وخدمات. بل قدرتها على معالجة القضايا الاجتماعية وتطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية يؤثر من الناحية المالية، كما تهدف دراستنا الى معرفة أثر السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية على أدائها المالي. وتم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ومحاولة تصنيفها بيئيا ثم تقييم الأداء المالي بإستخدام مجموعة من المؤشرات بالاعتماد على المقابلة وتحليل للوثائق. الا أن الدراسة السابقة لم تطبيق على أرض الميدان، والسلوك البيئي لا يتجسد فقط في المسؤولية الاجتماعية بل في تحديد العمليات لحماية البيئية التي تتطلب التكاليف البيئية وهذا ما سيتم التطرق اليه في دراستنا.

✓ دراسة بعنوان :" **أثر التكاليف البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار 2007-2010**" دراسة قامت بها الباحثة عزيزة حملاوي في إطار مذكرة ماستر بجامعة ورقلة2011.تدور إشكالية الدرسة عن تأثير الذي يخلفه إرتفاع التكاليف البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،

الهدف من هذه الدراسة إبراز أهمية تبني المؤسسة الاقتصادية لنظم ومتطلبات حماية البيئة ومدى موائمتها مع المعايير حماية البيئة ودور هذه المؤسسة في تقليل المخاطر الناجمة عن التلوث، وتم إستخدام المنهج الوصفي للجانب النظري إضافة لمنهج دراسة الحالة بما يخص الجانب التطبيقي. وتمت الدراسة في المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار بحاسي مسعود والتي تسعى للحصول على شهادة ISO 14001، وقامت الباحثة بجمع المعلومات عن طريق لمقابلة وحصلت على الوثائق المحاسبية والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة وكذلك بالنسبة لمديرية البيئية للسنة 2007، 2008،2009. وقامت بحساب المؤشرات لتقييم الأداء المالي للمؤسسة والمديرية البيئية وقامت بمقارنة بينهما من حيث رقم الأعمال والضرائب والنتيجة الصافية والقيمة المضافة والاستثمارات، وخلصت هذه الدراسة الى أن الأداء المالي للمؤسسة سلبي بالتالي انعكس سلبيا على أدائها البيئي، وذلك بسبب زيادة المصاريف التي تتحملها للتخلص من الآثار السلبية لنشاطها، وعدم كفاءتها إستغلال مواردها، فرغم النمو السريع لرقم الأعمال البيئي للمؤسسة إلا أنه لم يغطي التكاليف البيئية مما إنعكس سلبا على ربحية المؤسسة. لاكن ليس ضروري تقييم الأداء المالي لمديرية البيئة لأن المديرية تعمل على تحسين أداء المؤسسة.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بحيثيات النظرية للموضوع عموما وتطرقنا للمفاهيم المتعلقة بالسلوك البيئي، وأهم المحددات التي تلزم المؤسسة بتبني البيئة وإدخالها ضمن إستراتيجيتها وتناولنا الأصناف البيئية الأكثر شيوعا، بالإضافة إلى التطرق لمفاهيم المتعلقة بالأداء المالي وأهم المؤشرات لتقييمه والحكم على أداء المؤسسة كما تطرقنا أيضا إلى أثر السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية على أداءها المالي ويتجسد بدوره هذا السلوك في المسؤولية الاجتماعية البيئية، والتكاليف البيئية والأداء البيئي وتأثيراتهم على الأداء المالي. كما تبين بأن الإهتمام بالبعد البيئي أصبح من مطالب الدولة، وجاء ذلك بعد ضغوطات المتمثلة في فرض ضرائب وحرمان من التحفيز وغيرها من الضغوطات في هذا المجال، وتبين لنا كذلك بأن السلوك البيئي يعتبر كمدخل للإدارة البيئية والحصول على شهادة ISO 14001 وذلك من خلال وضع سياسة بيئية ملائمة للمؤسسة، بغية التقليل من المخلفات و ترشيد إستهلاك الموارد الطبيعية وغير الطبيعية لتحقيق أداء بيئي جيد الذي سيؤثر على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

كما تم الإعتماد في دراستنا على بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع وحددنا أوجه التشابه والإختلاف بينها وبين دراستنا فمنها لم تخضع لدراسة ميدانية لتطبيق ما تم إلمامه نظريا، ومنها من لم تتم في نفس العينة ومنها التي تختلف في طريقة المعالجة المعلومات في حين خلصت هذه الدراسات السابقة الى نتائج فمعضمها تلح بضرورة إدماج البعد البيئي ضمن استراتيجية المؤسسات الاقتصادية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة. وإعطاء صمعة جيدة للمؤسسة وضمان إستمرارها وتحقيق أرباح مالية وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الثاني من خلال دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار.

الفصل الثاني:

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار–حاسي مسعود– ورقلة

خلال الفترة 2000-2012

تمهيد :

بعد التطرق في الفصل السابق إلى عرض لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسلوك البيئي والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، سنقوم في هذا الفصل بإختبار ومعرفة مدى تطابق المفاهيم والقواعد النظرية مع الواقع التطبيقي، من خلال الدراسة التطبيقية للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود ورقلة، العاملة بقطاع النقط وهي الفرع الأول من شركة سونطراك الحاصلة على شهادة ايزو14001، وتمت الدراسة على مستوى مديرية النوعية والصحة والأمن والبيئة QHSE والمديرية المحاسبة والمالية DFC.

ويهدف هذا الفصل لدراسة السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار وتصنيفها بيئييا ومعرفة درجة التزامها واحترامها للبيئة من خلال العمليات التي تقوم بها لمعالجة الآثار البيئية، وتقييم أدائها المالي خلال الفترة 2000- 2012 بإستخدام النسب المالية. اذ قسم هذا الفصل الى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول : الطريقة والأدوات**
- ✓ **المبحث الثاني : النتائج والتفسير والمناقشة.**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

من أجل الإجابة على اشكالية الدراسة وماتتطلبه من معلومات، سنوضح في هذا المبحث طريقة جمع معطيات الدراسة وإختيار العينة المناسبة وتحديد طبيعة المتغيرات الموضوع وتلخيص المعطيات المجمعة، والإجراءات لمعالجة ذلك.

المطلب الأول: طريقة جمع المعطيات

بغية الوصول الى أهداف الدراسة المرجوة وجب علينا الإلمام بطبيعة مجتمع وعينة الدراسة ومبررات الإختيار وكذا تحديد متغيرات الدراسة وتخليص المعطيات المجمعة التي تتماشى مع بحثنا.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

من أجل اسقاط حيثيات الدراسة النظرية ومعرفة مدى إستجابة المؤسسات الصناعية للبعد البيئي، نتيجة تأثيراتها على المحيط الخارجي وما تسببه من تلوث وآثار سلبية التي تهدد حياة الكائنات الحية وكوكب الأرض لإقتصار هدفها على الربح، بما فيها الصناعة البترولية التي تمر بالعديد من المراحل بداية بالبحث والتنقيب وأخيرا التسويق، فقد ارتأينا التركيز على المؤسسات البترولية الكبيرة بصفتها الأكثر تأقلم لإدماج البعد البيئي وانتهاج السلوك البيئي، حيث تم اختيار مجمع سوناطراك بصفته الشركة الوطنية المحتكرة في مجال النفط بالجزائر، وبإعتباره يقوم بعمليات تمس مجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية إضافة الى السياسة البيئية ضمن إستراتيجية التسيرية، وبالرغم من تأثيراتها وسعيا منها للحفاظ على مكانتها وسمعتها فهي تخصص جهودا للحفاظ على البيئة. ونظرا لهذا الإهتمام بالعامل البيئي فقد قمنا بإختيار عينة الدراسة والمتمثلة في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار وهي احدى فروع شركة سونطراك وتسلك نفس سياستها البيئية، ونظرا لنشاطها الرئيسي حفر الآبار الذي ينشأ خطر على البيئة، وكذلك بسبب حصولها على شهادة الإعتماد لنظام الإدارة البيئية ISO 14001 سنة 2005 كأول فرع من فروع شركة سوناطراك نتيجة الإجراءات والعمليات التي قامت بها اتجاه البيئة من سنة 2003 ودامت سنتين من التحضيرات للحصول على الشهادة، فهي مؤسسة حامية للبيئة ومستجيبة للتشريعات القانونية والمتطلبات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.

تعد المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار[1] أول متعامل مختص في حفر الآبار في الجزائر، إذ تسيطر على 50 بالمئة من السوق وأهم زبائنها: سوناطراك، المتعاملين الأجانب شركاء سوناطراك، ولايات الجنوب الجزائري في مجال حفر آبار الري كما نتقدم بتعريف وجيز للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

[1] للمزيد من المعلومات إطلع : www.entp.dz

جدول رقم (2-1): تعريف المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار.

الاسم القانون	المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار
التسمية	ENTP
تاريخ الإنشاء	1اوت 1981
الشكل القانوني	مؤسسة عمومية اقتصادية شركة ذات أسهم بتاريخ 21 جانفي 1981
عنوان المقر الاجتماعي	ص ب 207206 القاعدة الصناعية 20 أوت1955، حاسي مسعود ولاية ورقلة
الرأسمال الاجتماعي	14 800 000 000دج
عدد العمال	7110عامل سنة 2013

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

إن نشاط الرئيسي لـ م و ش ب يتمثل في حفر الآبار الذي يخترق مختلف طبقات الجيولوجية للأرض، بإستخدام مجموعة من الوسائل وخليط من المواد الكيماوية لتهيئة الآبار من أجل إستخراج المحروقات. ومن بين الطبقات الجيولوجية التي تخترقها سوائل الحفر يوجد طبقات المائية، التي تتعرض لخطر تسرب السوائل إنطلاقا من سطح عن طريق النفايات السائلة والصلبة التي ترمى في التربة، أو الحفر عن طريق التفاعل بين ذوي خصائص كيمائية مختلفة التي يمكن ان تتسرب في الطبقات الجيولوجية. إضافة الى نفايات الناتجة عن عملية الحفر والتي تتمثل أساسا في الوحل والبقايا المستخرجة من باطن الأرض التي تحتوي على مجموعة من الملوثات مثل نفايات نفطية، وزيوت المحركات، مبيدات، مواد كيمياوية..الخ

الفرع الثاني : طبيعة متغيرات الدراسة

إن طبيعة موضوعنا تحتوي على متغيرين أساسين هما :

1- **الأداء المالي**: متغير تابع وكمي يتطلب قياسه معلومات ذات طبيعة مالية والمتمثلة في مخرجات المؤسسة من القوائم المالية المتمثلة في ميزانية وجدول حسابات النتائج وهذا بغرض تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار ومعرفة نقاط قوة ونقاط الضعف.

2- **السلوك البيئي**: متغير مستقل ونوعي يتطلب قياسه قراءة عامة حول ما قامت به م و ش ب إتجاه البيئة ويتجسد هذا السلوك البيئي في تحمل المؤسسة تكاليف، وهذا يلزم المؤسسة الى إعادة النظر في تكالفيها.

الفرع الثالث : تلخيص المعطيات المجمعة

أثناء الدراسة قمنا بإجراء مقابلات مباشرة مع مختصين في مديرية المحاسبة والمالية، فتم جمع المعطيات المالية والمتملثة في الميزانيات وجداول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال الفترة 2000 الى 2012. وعن طريق الملاحظة وتحليل الوثائق أخذنا أهم العناصر التي تساعدنا على حساب هذه المؤشرات والمتمثلة في: الإستثمارات، الأصول، الأصول الاقتصادية، الديون، الأموال الخاصة، رقم الأعمال، قيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، النتيجة الصافية، بغرض قياس مؤشرات الأداء المالي والمتمثلة في مؤشرات النمو(الإستثمارات، الأصول، نتيجة الصافية، نتيجة الاستغلال)، معدلات المردودية، معدلات الربحية، معدلات السيولة. أما في مجال البيئة توجهنا الى مديرية الجودة،الصحة والأمن والبيئة، وأعدت خلالها أيضا مقابلات مباشرة لإطارات ساهمو بإنجاز مشاريع بيئية وتم حصول على جميع المراحل والأنشطة والعمليات التي قامت بها م و ش ب لإلتزامها اتجاه البيئة والتكاليف التي تتحملها جراء ذلك، كما تم الحصول على النشاطات التي تسعى لتحقيقها في المستقبل.

المطلب الثاني : أدوات معالجة المعطيات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وإختبار الفرضيات قمنا بدراسة تطبيقية إستخدمنا مجموعة من الأدوات وبرامج إحصائية والمتمثلة في :

- القيام بعملية تقييم الأداء المالي لـ م و ش ب إستخدمنا فيها مجموعة من المؤشرات قياس الأداء المالي المذكورة في الجزء النظري من البحث، وذلك بجمع الوثائق المحاسبية لسنوات 2000 الى 2012. كما قمنا بإستخراج أهم المعطيات اللازمة لحساب المؤشرات بعد التعديلات تتعلق بالقراءة المالية للميزانيات من 2000-2009 لكونها معدة وفق المخطط الوطني المحاسبي وكذا استخراج المباشر من ميزانيات 2010-2012 للمعطيات اللازمة بإعتبارها معدة وفق النظام المحاسبي المالي. وقد تم حساب المؤشرات والمتمثلة في :
  - ✓ مؤشرات النمو لكل من الأصول والإستثمارات، رقم الأعمال والنتيجة الصافية وكذا القيمة المضافة؛
  - ✓ مؤشرات المردودية وتتمثل في الاقتصادية والمالية؛
  - ✓ مؤشرات الربحية وتتمثل في ربحية الإجمالية والجزئية؛
  - ✓ مؤشرات السيولة وتتمثل في الإستقلالية المالية والقدرة على السداد.

اما البرنامج المستخدم لحساب نسب المؤشرات المذكورة سابقا: Microsoft office Exel 2007.

- وفي مجال البيئة إعتمدنا على تحليل المقابلات والوثائق المقدمة من مديرية النوعية والصحة والأمن والبيئة، وعلى أساسها تم تحديد أهم العوامل التي جعلت المؤسسة تلتزم إتجاه البيئة والقيام بقراءة عامة حول سلوك البيئي للمؤسسة.

المبحث الثاني : نتائج والتفسير والمناقشة

انطلاقا مما سبق وبناء على المعلومات المجمعة والأدوات الدراسة المستخدمة، سنقوم بعرض النتائج المتعلقة بالسلوك البيئي لـ م و ش ب وتقييم أدائها المالي بإستخدام النسب المالية وتحليلها وتفسيرها ومناقشتها بغرض إختبار فرضيات الدراسة والتي تلح عن مدى مساهمة توجه م وش ب لتبني السلوك بيئي في تحسين أدائها المالي.

المطلب الأول : نتائج الدراسة

بناء على مجتمع وعينة الدراسة وعلى المعلومات المجمعة سنحاول عرض أهم النتائج المتعلقة بدراستنا.

الفرع الأول : سلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار

1- سياسة البيئة للمؤسسة الوطنية لأشغال في الآبار

طموح م و ش ب هو البقاء على الصعيد الإقليمي رائد في مجال الحفر لذا وفرت كل الإمكانيات التي تمكنها من إرضاء حاجات الزبون الحالية والمستقبيلة، كما تضمن الشركة لعملائها الكفاءة في الإنتاج، موظفين متخصصين ومدركين لأهمية الإمتثال لمتطلبات العملاء كما تضمن السلامة الشخصية سلامة المحيط وحماية البيئة وترتكز على:

-رفع المستوى التكنولوجي لآلات الحفر وصيانة الأنابيب، تطوير المهارات لازمة للحفر عن طريق التكوين في QHSE، التشاور والتشارك مع الموظفين في الأمور المتعلقة بالصحة والأمن في العمل.

لذا تلتزم المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار : الإمتثال للوائح الحالية والمستقبلية المتعلقة بمخاطر من حيث الصحة والسلامة في العمل والجوانب البيئية والتنظيمية لجميع الشروط المطبقة، منع الضرر الشخصي والصحي، منع التلوث، تحسين المستمر في النوعية، الصحة، السلامة والبيئة، تطبيق والحفاظ بصرامة على QHSE، ضمان التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة.

كما تحدد المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار الأهداف التي تعكس سياستها لتلبية إحتياجات عملائها، للحفاظ على صحة الأشخاص في بيئة العمل ويتم رصد هذه الأهداف ومرجعتها دوريا.(أنظر للملحق 1)

2- محددات السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار

في إطار حماية البيئة تعمل المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار جاهدة للحفاظ على البيئة نظرا للأضرار التي تخلفها إزاء مزاولة نشاطها. فهي تتأثر بجملة من العوامل التي تحدد سلوكها تجاه البيئة وتتمثل هذه العوامل[1] في :

- إحترام القانون: تعد الجزائر من الدولة المهتمة بالبيئة والمحيط، ونتيجة التدابير الردعية والمحفزة تستجيب م و ش ب للقوانين والمراسيم التنفذية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فهي تسبق القانون.

[1] مسؤول QHSE بالمقر الاجتماعي، **محددات سلوك المؤسسة اتجاه البيئة**، م و ش ب، 2013/03/16 (مقابلة شخصية).

- إحترام الزبائن: يعتبر إحترام الزبائن أهم عنصر في م و ش ب، وكذلك يمثل أكبر ضغط في المؤسسة فإلتزامها اتجاه البيئة يعطي صورة جيدة عن المؤسسة.
- خصائص شخصية المسير : إن قيم ومعتقادات وأخلاق المديرين والمسؤولين في م و ش ب، ساهمت بإدماج البعد البيئي نتيجة لوعيهم بهذا الجانب.
- عوامل موقفية : بالنسبة للعمر بدأت م و ش ب نشاطها سنة 1981 اي أنها مسنة مقارنة بالمؤسسة الحديثة نشأة الا أنه لم يمنع ذلك من إدماج البعد البيئي في المؤسسة، و فيما يخص نشاط الرئيسي للمؤسسة والمتمثل في حفر الآبار فهو حساس اتجاه البيئة، وكذلك تلائم حجمها الكبير اي أن المؤسسة قادرة على جلب استثمارات بيئية وتكونولوجيا نظيفة نتيجة قدرتها المالية العالية.
- وكذلك مراعاة أبعاد سياسية بالإضافة تسعى م و ش ب الى التحسين المستمر.

3- قراءة عامة حول السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار

تهدف م و ش ب بمشاريع لحماية البيئة لتخفيض التأثيرات الناجمة عن نشاطها من خلال سياستها البيئة لذا قامت بإجراءات التالية :

- **المشاريع التي تقوم بها م و ش ب لتعديل سلوكها البيئي :**

- النشاط الرئيسي لـ م و ش ب هو حفر الآبار لشركات، وأثناء القيام بنشاطها تضخ مخلفات الحفر في فج كبير يدعى Bourbiers والمسؤولة عن حفره شركة سونطراك. ولتفادي تسربات مخلفات الحفر قامت م و ش ب بوضع طبقة بلاستيكية لحماية التسربات لتربة، كما تعمل على إحاطة الفج بسياج تفاديا لسقوط الكائنات الحية منها الجمال و البدو الرحل؛ (أنظر للملحق رقم2)
- تركيب أجهزة لتصفية الماء من الزيت déshuileurs تقدر بـ 28000000دج؛
- قامت بإنجاز بلاطة من خرسان خفيفة التسليح نتيجة لتسربات السوائل الخطيرة (زيوت، بنزين، الشحوم) الناجمة عن بعض النقائص ومدى صلاحية العتاد خلال صيانة المحركات، المركبات النقل تقدر بـ 8386500,00 دج؛ (أنظر للملحق3)
- تخلي عن الثلاجات الحاوية لغاز الكلورفلوركربون CFC الذي يؤثر بشكل كبير على طبقة الأزون ويساهم في تفاقم ظاهرة الإحتباس الحراري وإستبداله بغاز هايدروكلورفلوركربون HCFC الأقل خطورة؛
- تخلي عن مولدات المصنوعة بزيت أسكارال السام الخطير الذي يؤثر على إنسان وإستبداله بزيت معدني، كل سنة تستبدل أربعة مولدات وهذا ما يكلف المؤسسة 5950000,00 دج. مع تخزين محلول أسكارال؛
- إنشاء شبكة ضد الحرائق Rèseau anti – incondie تقدر بـ 18499500,00 دج؛

- إبرام عقود بشأن بيع بعض النفايات ومتابعتها [1]:
  - ✓ مع نفطال بشأن الزيوت المستعملة والمستخرجة من أجهزة التصفية déshuileurs ؛
  - ✓ مع شركة ERC بشأن نفايات سامة الخطيرة؛
  - ✓ مع شركة SPS بشأن نفايات المنزلية الصلبة.

كما فسخت م و ش ب عقد مع مؤسسة المصرية، التي تقوم بعملية تصفية التراب المختلط بالزيت عن طريق الحرق وعدم مراعاتها للبيئة.

- **التكاليف التي تتحملها م و ش ب لتجسيد سلوكها البيئي:**

- تقوم م و ش ب بإجراء تحاليل البيئية سنويا، وتحديد الجوانب البيئية لأنشطتها والمنتجات والخدمات التي تدخل ضمن نطاق محدد لنظم الإدارة البيئية، حسب درجة تأثيرها البيئي ومنه العمل على معالجة الظاهرة البيئية انطلاقا من مصدرها؛
- مراعاة م و ش ب البعد البيئي عند اعداد دفاتر الشروط الخاصة بعمليات الشراء، فهي على إستعداد لدفع مبالغ أكبر من أجل شراء مواد صديقة للبيئة مثلا إبتعاد عن شراء مولادات المصنوعة بالزئبق؛
- إستغلال المغلفات الخشبية (مخلفات تغليف للألات) لإستعماله في تصليح الأبواب والنوافذ مثلا؛
- تقوم المؤسسة بتحليل المياه القذرة والملوثة في المخابر المعتمدة بحثا عن المواد الخطرة، خلاف الزيت الذي تقوم بإعادة تصفيته طبقا لإتفاق المرصد الوطني لتنمية المستدامة. وتنص الإتفاقية على دفع الضرائب عند إرتفاع نتائج التحليل عن القيم المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 06-141 الموؤرخ بتاريخ 26 أفريل 2006، إذا كانت نتائج التحليل تفوق الكميات المحددة من طرف القانون عندها تقوم المؤسسة بالمعالجة والوقاية والجدول التالي يوضح القيم المحددة قانونا[2]:

جدول رقم (2-3): قيم الملوثة للمياه المحددة القانونا.

الكمية/ المادة	Ph	DBO	DCO	MES	الحرارة
الكمية المحددة قانونيا	9-6	400 Mg/1	250 Mg/1	350 Mg/1	30درجة

المصدر: المرسوم تنفيذي رقم 06-141 الموؤرخ بتاريخ 26 أفريل 2006

- حمالات تحسسية ودورات لتوعية العمال وملتقيات والتكوين في إطار الأمن والبيئة لفترات مختلفة والجدول التالي يوضح التكاليف هذه الحمالات :

جدول رقم(2-4): تكاليف حمالات التحسيسة والتكوين

رتبة	أستاذ جامعي	إطار في الدولة	ليسانس
تكلفة	1800 دج /لساعة	1400 دج/ لساعة	1120دج /ساعة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

[1] مدير قيم QHSE، **سلوك المؤسسة اتجاه البيئة**،م و ش ب ،2013/03/24 (مقابلة شخصية).

[2] إطار تقني QHSE، **سلوك المؤسسة تجاه البيئة**، م و ش ب، 2013/03/10 (مقابلة شخصية).

- حرق المخلفات الطبية على مستوى القاعدة أو الورشات، حسب المرسوم الوزاري 478-03 المؤرخ بـ 24ديسمبر 2003 الموافق لـ 20 شوال 1424؛ (أنظر للملحق رقم4)
- تقوم المؤسسة بتخزين إطارات معدات النقل وكذلك حبر الطابعة في إطار البحث عن عقود مع شركات لإعادة الرسكلة،
- القيام بحمالات التشجير والإهتمام بالمساحات الخضراء دوريا؛
- تصنيف وتسير نفايات طبقا للقانون رقم 19/01 المؤرخ في 12ديسمبر2001 المتعلق بتسير النفايات، وعلى هذا الأساس قامت المؤسسة بتسير نفاياتها وفقا لإجراءات منظمة معمول بها والمعممة على جميع العمال عن طريق ملصقات توضح عملية تخلص من النفايات على مستوى القاعدة والورشات وتتمثل هذه النفايات في: نفايات منزلية الصلبة، نفايات خاصة، ونفايات خاصة خطرة : [1]

- نفايات المنزلية الصلبة : تتكون هذه الفئة من النفايات مكونة من الورق، البلاستيك، الكرتون، الزجاج، منتجات الخشب، المعلبات ..الخ.(أنظر للملحق رقم5)
- نفايات الخاصة : تحتوي على عناصر ملوثة مثل: إطارات سيارات المستعملة، نفايات المعدنية وتسير كذلك وفق أحكام مظبوطة لتخزين.(أنظر للملحق رقم6)
- نفايات الخطيرة : هي نفايات خاصة تحتوي على كميات معتبرة من المواد السامة لها أضرار على الوسط الطبيعي منها تجهيزات ومعدات الإعلام الآلي، محلول اسكارال، الزيوت المستعملة، مولدات مستعملة، مخلفات الطبية، تراب مبلل بالزيت، ولكل عنصر مخطط يوضح طريقة تخلص منه.(أنظر للملحق رقم7)

➢ كما تسعى المؤسسة في إطار حماية البيئة لتحقيق : محطات لمعالجة المياه في المؤسسة، قياس تلوث الهواء ومعالجته الناتج عن تجريب آلالات الحفر بعد غسلها، إتباع المنهج الذي تتبعه شركة سونطراك èco-citoyen اي المساهمة في إطار التنمية المستدامة مثل تخصيص حافلات نقل التلاميذ نظرا للإزعاج الذي تسببه أثناء مزاولة نشاطها في مواقع العمل أو التبرع للبلديات بالأشجار[2].

➢ فمن خلال السياسة البيئية التي تنتهجها م و ش ب وأهم العوامل التي دعتها أن تلتزم اتجاه البيئة، وكذلك نتيجة الأعمال والأنشطة التي قامت بها في اطار المحافظة على البيئة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وكذلك جصول المؤسسة على شهادة الإيزو 14001 نستنتج أن المؤسسة تنتهج سلوك بيئي واعي.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار

إن إنتهاج م و ش ب سلوك بيئي واعي يحتم عليها دفع تكاليف بيئية لتخفيف الآثار تلوث، مما يؤدي الى إرتفاع في التكاليف الإجمالية و بتالي تؤثر على الأداء المالي، وهذا ماسيتم دراسته عند تقييم الأداء المالي لمؤسسة.

[1] مشرف HSE ، **سلوك المؤسسة تجاه البيئة**، م و ش ب، 2013/03/12 (مقابلة شخصية).

[2] مسؤولة QHSE، **أهداف المؤسسة في اطار حماية البيئية** م و ش ب، 2013/03/17 (مقابلة شخصية).

1- معدلات النمو :

- **نمو الاستثمارات للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار وتأثيره على نمو الأصول**

جدول رقم(02- 04) : قيمة الأصول والاستثمارات لـ م وش ب

الوحدة: دج

السنوات	الأصول	الاستثمارات
2000	18 519 392 758,89	8 298 544 064,16
2001	21 541 759 766,93	9 179 710 731,53
2002	24 086 094 743,22	8 897 931 329,82
2003	27 574 503 334,15	11 132 798 441,71
2004	31 553 076 054,46	11 734 039 957,52
2005	36 303 848 373,80	15 972 393 103,79
2006	42 437 680 004,76	22 825 190 995,70
2007	60 464 242 811,55	36 573 835 308,88
2008	64 659 682 694,76	45 896 568 474,32
2009	71 040 107 041,66	44 886 109 944,27
2010	67 475 358 084,88	39 470 952 571,17
2011	63 511 668 303,05	34 050 109 289,45
2012	62 492 332 493,80	31 142 804 430,89

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق07

شكل رقم (02-01) : نسب نمو الأصول والاستثمارات المؤسسة الوطنية لأشغال في الآبار

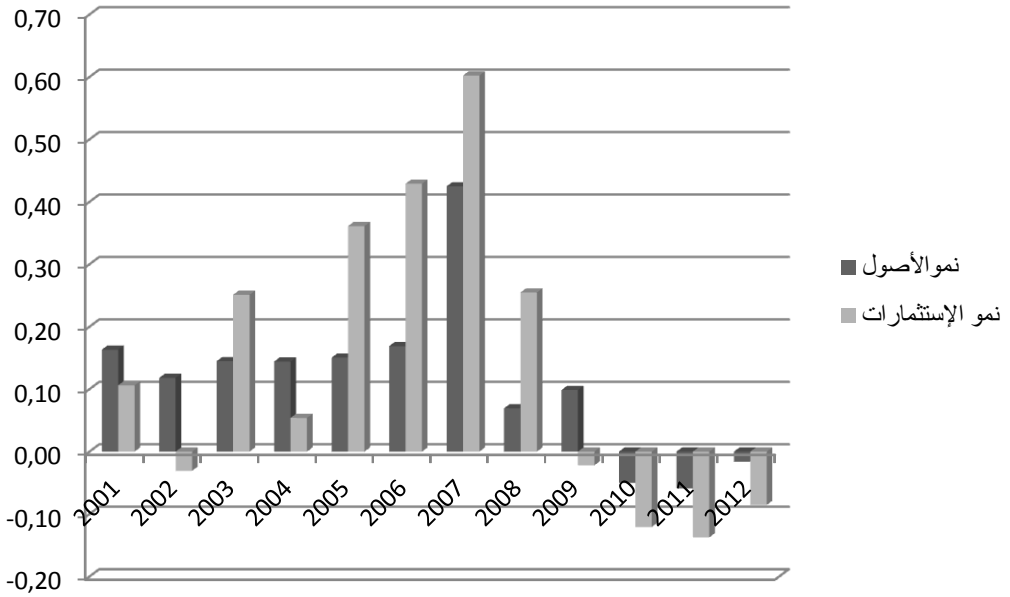

المصدر: بناء على جدول (02-04) وبالإستعانة ببرنامج exel

- **نمو رقم الأعمال للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار وتأثيره على النتيجة الصافية**

جدول رقم (02- 05) : قيمة رقم الأعمال والنتيجة الصافية لـ م و ش ب

الوحدة: دج

السنوات	رقم الأعمال	نتيجة الصافية
2000	10 075 251 390,51	973 039 507,34
2001	11 476 868 034,92	1 749 625 968,63
2002	12 848 379 460,64	1 704 639 522,51
2003	13 784 953 288,56	2 090 882 759,83
2004	15 142 160 973,10	3 087 706 257,09
2005	17 038 284 680,71	2 720 958 249,84
2006	20 558 930 564,35	2 866 428 282,28
2007	24 868 567 687,01	3 770 862 102,26
2008	27 903 390 045,92	3 068 758 458,62
2009	33 829 690 244,05	4 642 959 552,93
2010	34 421 858 136,73	2 806 623 711,32
2011	36 095 340 127,01	3 238 647 125,15
2012	39 358 880 750,30	5 836 208 569,92

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق09

شكل رقم (02-02): نسب نمو رقم الأعمال والنتيجة الصافية في المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار.

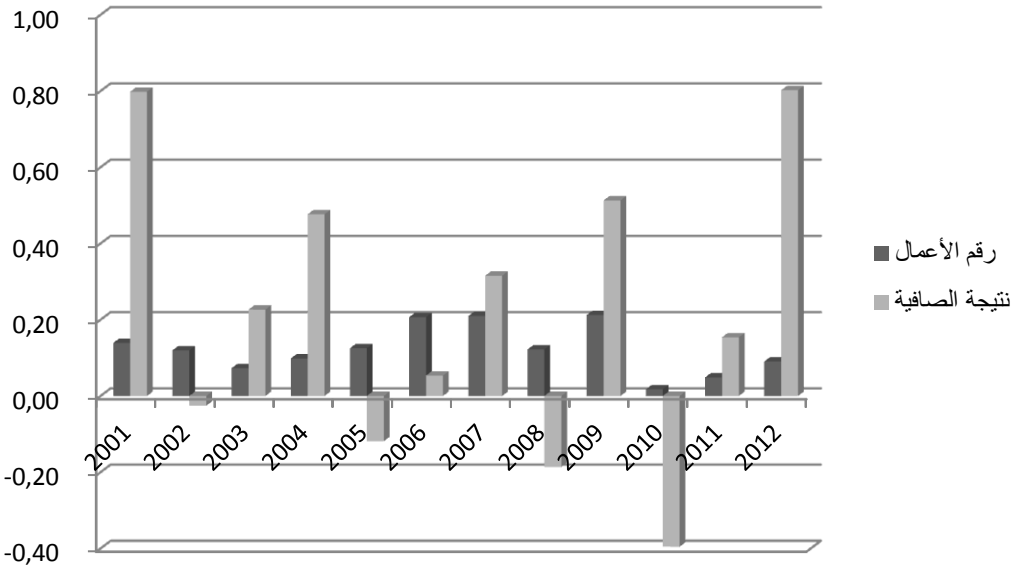

المصدر: بناء على جدول (02-05) وبالإستعانة ببرنامج exel

- **نمو القيمة المضافة والنتيجة الصافية في المؤسسة الوطنية لأشغال في الآبار**

جدول رقم (02- 06) : قيمة النتيجة الصافية والقيمة المضافة لـ م و ش ب

الوحدة: دج

السنوات	القيمة المضافة	نتيجة الصافية
2000	7 724 062 386,33	973 039 507,34
2001	8 717 654 452,09	1 749 625 968,63
2002	10 043 482 213,34	1 704 639 522,51
2003	10 915 741 006,19	2 090 882 759,83
2004	11 765 556 355,04	3 087 706 257,09
2005	12 759 293 568,78	2 720 958 249,84
2006	14 981 048 617,04	2 866 428 282,28
2007	17 516 632 502,87	3 770 862 102,26
2008	19 333 360 585,43	3 068 758 458,62
2009	23 393 710 454,72	4 642 959 552,93
2010	24 435 941 206,80	2 806 623 711,32
2011	24 647 923 771,13	3 238 647 125,15
2012	27 431 158 513,49	5 836 208 569,92

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق09

شكل رقم(02- 03): نسب نمو القيمة المضافة والنتيجة الصافية في المؤسسة الوطنية لأشغال في الآبار

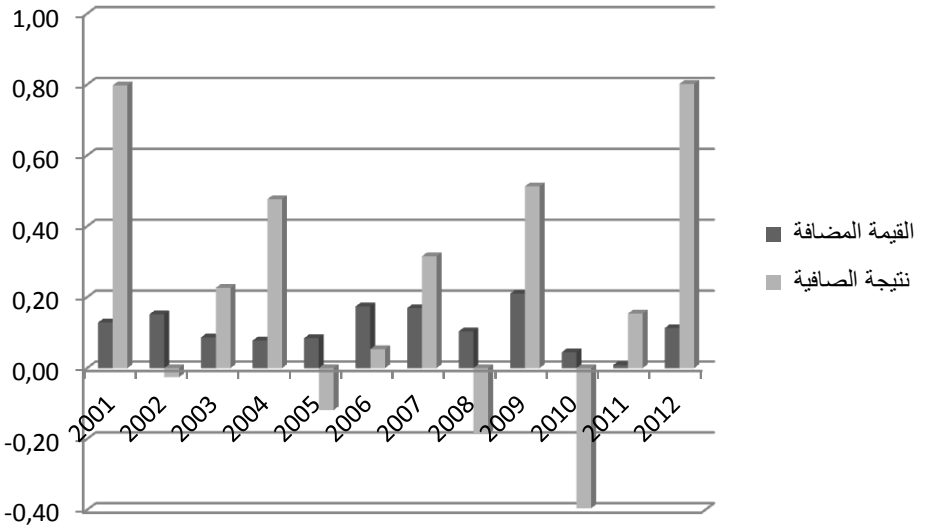

المصدر: بناء على جدول (02-06) وبالإستعانة ببرنامج Exel

2- معدلات المردودية :

جدول رقم (02- 07) : قيم عناصر المردودية لـ م وش ب

الوحدة: دج

البيان/ السنوات	نتيجة الصافية	أموال الخاصة	نتيجة الاستغلال	الأصول الاقتصادية
2000	973 039 507,34	4 687 368 024,31	2 097 282 401,94	14 346 307 187,45
2001	1 749 625 968,63	7 469 526 227,88	2 139 012 061,17	16 345 396 990,32
2002	1 704 639 522,51	9 344 393 097,90	2 194 549 401,40	18 428 500 881,10
2003	2 090 882 759,83	8 470 781 799,77	2 859 619 044,33	21 195 133 080,89
2004	3 087 706 257,09	10 515 988 850,66	3 086 968 473,51	24 653 059 435,42
2005	2 720 958 249,84	13 514 625 676,20	3 183 184 464,03	28 982 563 561,77
2006	2 866 428 282,28	15 582 480 993,74	3 213 342 334,33	32 944 256 578,57
2007	3 770 862 102,26	25 744 519 444,43	3 281 907 441,22	26 168 194 349,04
2008	3 068 758 458,62	29 465 453 546,69	2 771 847 931,51	54 192 107 897,89
2009	4 642 959 552,93	32 484 212 005,31	5 894 624 058,47	57 423 447 706,91
2010	2 806 623 711,32	39 422 981 351,02	11 391 548 477,12	50 767 232 194,30
2011	3 238 647 125,15	39 315 403 705,61	11 281 796 816,57	44 052 118 155,39
2012	5 836 208 569,92	44 437 586 092,17	12 207 408 152,35	44 821 093 106,10

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم07، 08، 09

شكل رقم (02- 04) : معدل المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار

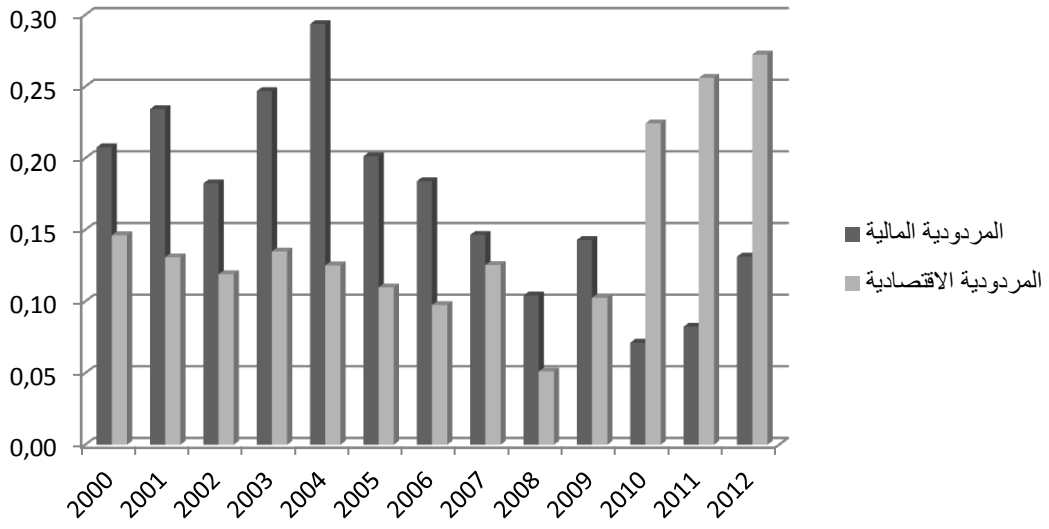

المصدر: بناء على جدول (02-07) وبالإستعانة ببرنامج Exel

3- معدلات الربحية :

جدول رقم (02- 08) : قيم عناصر الربحية ل م و ش ب

الوحدة: دج

السنة/ البيان	رقم الأعمال	نتيجة الاستغلال	نتيجة الصافية
2000	10 075 251 390,51	2 097 282 401,94	973 039 507,34
2001	11 476 868 034,92	2 139 012 061,17	1 749 625 968,63
2002	12 848 379 460,64	2 194 549 401,40	1 704 639 522,51
2003	13 784 953 288,56	2 859 619 044,33	1 378 495 329,00
2004	15 142 160 973,10	3 086 968 473,51	1 514 216 097,00
2005	17 038 284 680,71	3 183 184 464,03	2 720 958 249,84
2006	20 558 930 564,35	3 213 342 334,33	2 866 428 282,28
2007	24 868 567 687,01	3 281 907 441,22	3 770 862 102,26
2008	27 903 390 045,92	2 771 847 931,51	3 068 758 458,62
2009	33 829 690 244,05	5 894 624 058,47	4 642 959 552,93
2010	34 421 858 136,73	11 391 548 477,12	2 806 623 711,32
2011	36 095 340 127,01	11 281 796 816,57	3 238 647 125,15
2012	39 358 880 750,30	12 207 408 152,35	5 836 208 569,92

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق09

شكل رقم (02- 05) : معدل الربحية للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار

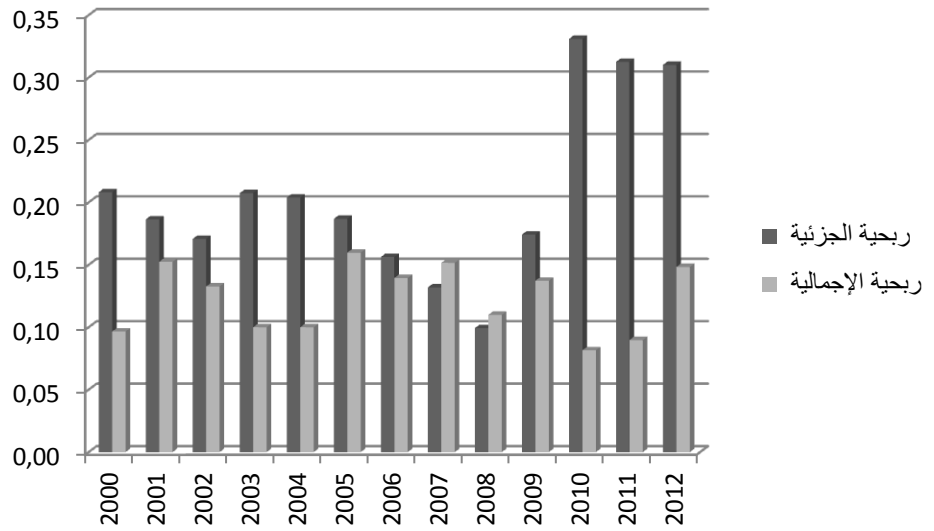

المصدر: بناء على جدول (02-08) وبالإستعانة ببرنامج Exel

4- معدلات السيولة :

جدول رقم (02- 09) : قيم عناصر السيولة لـ م وش ب

الوحدة: دج

السنة/ البيان	الأموال الخاصة	الديون	الأصول
2000	4 687 368 024,31	12 849 530 651,45	18 519 392 758,89
2001	7 469 526 227,88	12 318 347 472,89	21 541 759 766,93
2002	9 344 393 097,90	13 035 065 026,66	24 086 094 743,22
2003	8 470 781 799,77	17 012 395 430,10	27 574 503 334,15
2004	10 515 988 850,66	17 949 380 946,71	31 553 076 054,46
2005	13 514 625 676,20	20 068 264 447,76	36 303 848 373,80
2006	15 582 480 993,74	23 988 770 728,74	42 437 680 004,76
2007	25 744 519 444,43	30 948 789 264,86	60 464 242 811,55
2008	29 465 453 546,69	32 125 470 689,45	64 659 682 694,76
2009	32 484 212 005,31	33 912 935 483,42	71 040 107 041,66
2010	39 422 981 351,02	22 140 240 130,88	67 475 358 084,88
2011	39 315 403 705,61	17 849 310 075,51	63 511 668 303,05
2012	44 437 586 092,17	11 326 155 230,96	62 492 332 493,80

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق 07، 08

شكل رقم (02-06) : معدل السيولة للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار

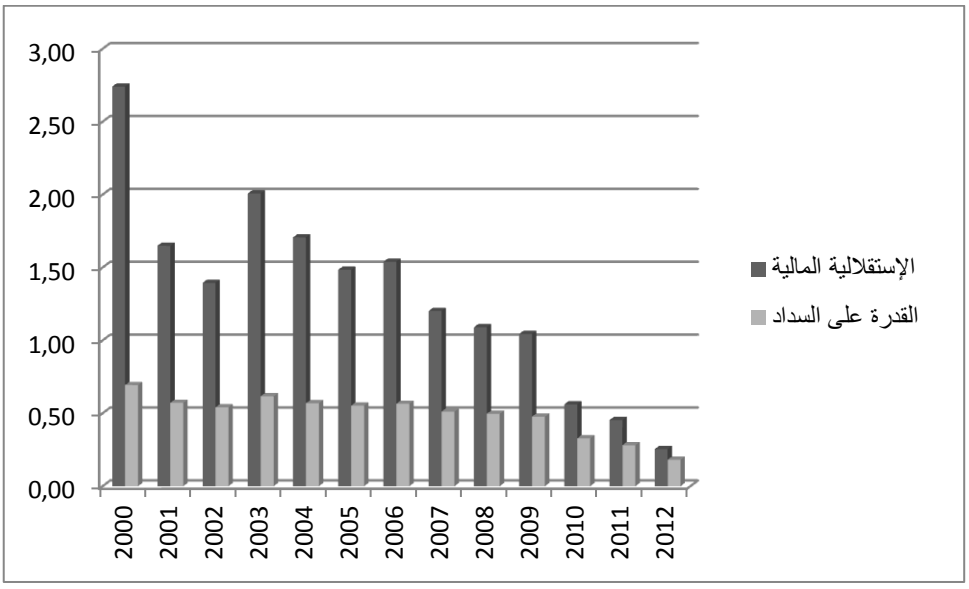

المصدر: بناء على جدول (02-08) وبالإستعانة ببرنامج Exel

الفرع الثالث : نسب مقارنة بين المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ومديرية QHSE

1- من حيث رقم الأعمال

جدول رقم (02- 10) : رقم الأعمال المؤسسة ورقم الأعمال البيئي

الوحدة: دج

السنة/ البيان	رقم الأعمال البيئي	رقم أعمال المؤسسة
2003	239 669 449,50	13 784 953 288,56
2004	290 127 888,20	15 142 160 973,10
2005	304 245 196,75	17 038 284 680,71
2006	324 051 884,79	20 558 930 564,35
2007	602 846 768,02	24 868 567 687,01
2008	652 869 701,37	27 903 390 045,92
2009	714 390 356,21	33 829 690 244,05
2010	714 138 375,72	34 421 858 136,73
2011	910 398 645,36	36 095 340 127,01
2012	1 083 637 325,95	39 358 880 750,30

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

شكل رقم (02-07) : مقارنة رقم الأعمال البيئي برقم أعمال المؤسسة

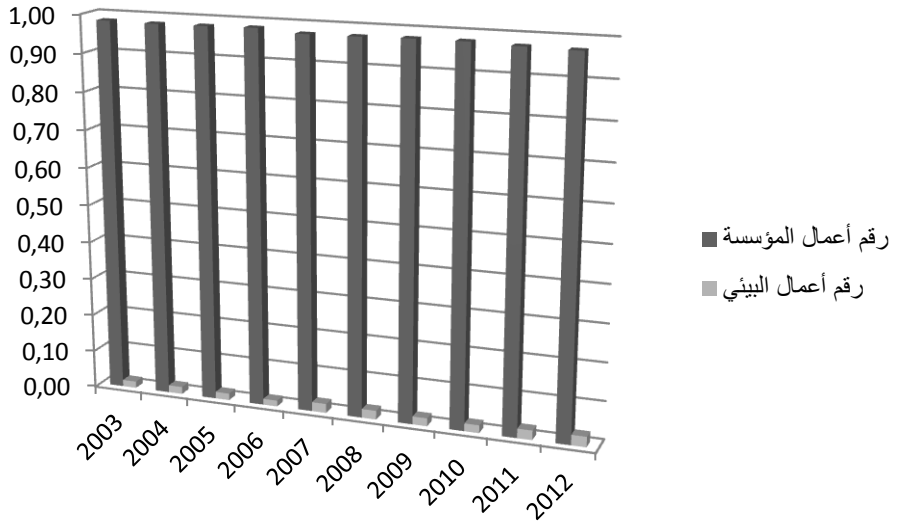

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (02- 10)

2- من حيث تكاليف

جدول رقم (02-11) : التكاليف الإجمالية والتكاليف البيئية

الوحدة: دج

السنة/ البيان	تكاليف البيئية	تكاليف الاجمالية
2003	183 276 040,29	15 947 832 630,91
2004	205 162 171,74	5 765 702 254,42
2005	243 502 090,21	14 294 340 782,72
2006	286 654 524,74	19 776 902 283,13
2007	502 346 299,42	24 328 765 577,60
2008	570 530 080,19	27 883 191 422,19
2009	592 344 730,21	30 874 263 746,94
2010	663 799 642,84	42 670 677 445,68
2011	838 132 755,01	46 690 381 209,77
2012	945 756 319,80	42 670 677 445,86

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

شكل رقم (02- 08) : مقارنة التكاليف البيئة بتكاليف الإجمالية

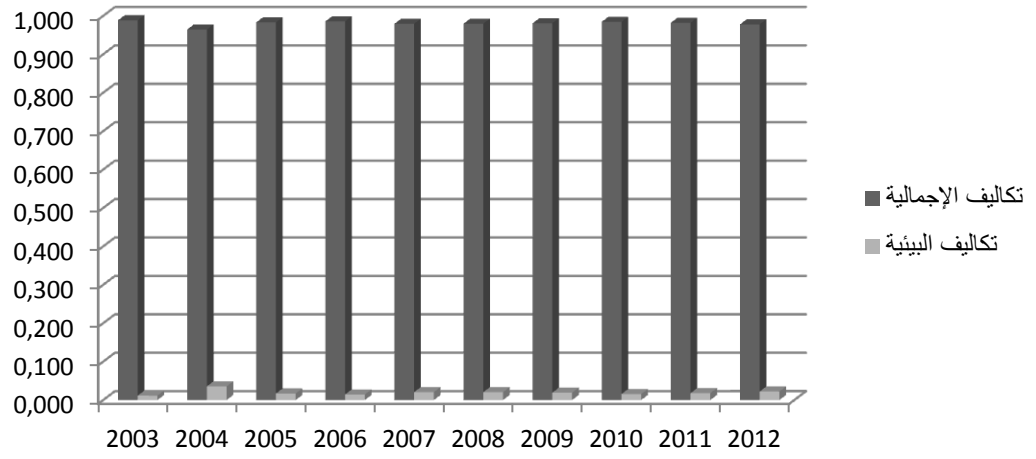

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم(02-11)

المطلب الثاني: تفسير و المناقشة نتائج الدراسة

بناءا على تم عرضه في نتائج الدراسة سيتم تحليل و تفيسير النتائج المتعلقة بالسلوك البيئي لـ م و ش ب وكذا تفسير مؤشرات تقيم الأداء المالي ومن خلال هذا التفسير سيتم مناقشة فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: تفسير ومناقشة السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار

يتضح أن م و ش ب مهتمة بالبيئة ووضعها ضمن ألوياتها، وتعتبر البيئة كإستثمار ذو عوائد مستقبيلة وحصول المؤسسة على شهادة التصديق على نظامها الخاص بالتسيير QHSE من طرف SGS، لحسن نية المؤسسة اتجاه البيئة والجهد الجبار الذي دام سنتين ويتمثل في التشخيص والتكوين والتوعية، وإعداد نمط تسيير الأخطار حسب طريقة أنظف وتلتزم بتوفير خدمة تتماشى مع متطلبات الزبائن، وتقليل قدر المستطاع من الآثر الذي قد ينجم عن نشاطها على البيئة وتقليص الأخطار على الصحة العمال، وهذا بهدف زيادة إرضاء زبائنها إرضاء المتطلبات الشريعة والقانونية، في مجال البيئة والصحة والأمن في العمل. وهذا مايفسر السلوك البيئي الواعي م و ش ب، وكذلك من خلال السياسة البيئية المنتهجة، ومن بين أهم العوامل التي تحدد سلوكها والمتمثلة في إحترام القانون وإرضاء الزبائن. وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص" **من العوامل التي تؤثر على سلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار لالتزامها اتجاه البيئة الضغوطات القانونية والزبائن** ".

الفرع الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار

تعد الجزائر من الدول المهتمة بالمحيط والبيئة فالقانون الجزائري أجبر المؤسسات حماية البيئة، وهذا بعد صدور القانون 01/19 المتعلق بتسير النفايات الصلبة المؤرخ في 2001/12/12، وكذا القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المؤرخ في 2003/07/19. بدأت بوادر تظهر نحو إنتهاج المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار لسياسة البيئية لشركة الأم سوناطراك، وهذا ما تم ملاحظته من خلال قرائتنا للوثائق المالية المقدمة من الطرف المؤسسة، وكذلك من خلال المؤشرات تقييم الأداء المالي التي تم حسابها.

✓ **تفسير معدلات النمو:**

1- نمو الإستثمارات وتأثيره على نمو الأصول : من خلال الشكل رقم (02-01) والجدول رقم(02-04)، نقسم الشكل الى فترتين:

- **قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة[2000-2003]**: نلاحظ خلال هذه الفترة تذبذب في نمو الإستثمارات الا أنها لم تنمو سنة 2002 وإنخفضت نسبة نمو الإستثمارات الى -0,03، نتيجة الإنخفاض طفيف في قيمة الاستثمارت مما أثر على نمو الأصول التي شهدت بدورها تذبذب.
- **بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2004-2012]** : نلاحظ خلال الفترة 2004-2008 تذبذب في نمو الاستثمارت نتيجة لزيادة المتذبذبة في قيمة الاستثمارات، وهذا راجع لتزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات والاستثمارات الضرورية مما أثر سلبا على نمو الأصول، وبما يخص الفترة 2009-2012 لم يكن هناك نمو في الاستثمارات وهذا راجع لتدهور في قيمة الاستثمارات، نتيجة تنازل المؤسسة عنها بغية جلب استثمارات وهذا ما أدى لعدم نمو الأصول.

ومن خلال ما سبق نستنتج علاقة طردية بين نمو الأصول ونمو الاستثمارات لأن هذه الأخير تؤثر على أصول المؤسسة وتعتبر عنصر من عناصرها اي تؤثر على مركز المالي.

2- **نمو رقم الأعمال وتأثيره على النتيجة الصافية** : من خلال الشكل رقم (02-02) والجدول رقم (02-05)، نقسم الشكل الى مرحلتين:

- **قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة[2000-2003]** : نلاحظ إنخفاض في نسبة نمو رقم الأعمال نتيجة الزيادة الطفيفة في قيمته، الا أن هذا الإرتفاع يؤكد قدرة المؤسسة على تحقيق ايرادات اما النتيجة الصافية شهدت تذبذب وعدم نمو سنة 2002، وهذا راجع لإرتفاع في قيمة الضرائب وهذا يعود لعدم تحكم المؤسسة في تكاليفها.
- **بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2004-2012]** : نلاحظ تذبذب في نسبة نمو رقم الأعمال المؤسسة خلال الفترة 2004 الى غاية 2009، مما أدى الى تذبذب في نسبة نمو النتيجة الصافية وهذا راجع للإرتفاع والإنخفاض في قيتمها. وهذا ما يؤكد لنا عدم التحكم المؤسسة في تكاليفها خصوصا بعد التحضيرات التي قامت بها المؤسسة للحصول على شهادة الإيزو 14001، وبما يخص الفترة 2010-2012 نلاحظ ارتفاع في نسبة نمو رقم الأعمال وهذا ما يؤكد على القدرة التنافسية للمؤسسة لمواجهة المنافسين، وأنها تحتل مكانة سوقية جيدة نتيجة السمعة الحسنة من خلال شهادة الإيزو 14001 وكذلك علاقتها المتميزة مع عملائها، هذا ما أثر إيجابا على نمو النتيجة الصافية بسبب تحكم المؤسسة في تكاليفها.

3- **نمو القيمة المضافة وتأثيرها على النتيجة الصافية**:من خلال الشكل رقم(02-03) والجدول رقم (02- 06)، نقسم الشكل الى مرحلتين:

- **قبل إلتزام المؤسسة إتجاه البيئة[2000–2003]** : نلاحظ تذبذب نسبة نمو القيمة المضافة خلال هذه الفترة رغم زيادة الطفيفة في قيمتها، وهذا ما يؤكد أن المؤسسة قادرة على تغطية مصاريف الإستغلال المباشرة والتي تعتبر أهم المصاريف وأكثرها ثقل في هيكل التكاليف، وهذا مايبين قدرت المؤسسة في تحكمها في تكاليف الإستغلال. كما شهدت المؤسسة ايضا تذبذب في نمو النتيجة الصافية وتناقصها وعدم نموها سنة 2002، يعود الى عدم تحكمها في تكاليفها الثابتة (الضرائب).
- **بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2004-2012]** : نلاحظ تذبذب في نسبة نمو القيمة المضافة خلال الفترة 2004 الى 2010، وهذا راجع الى الزيادة المتذبذة في قيمتها مما أثر على النتيجة الصافية التي شهدت بدورها تذبذب في نسبة نموها وفي بعض السنوات عدم نموه، يعدو هذا لعدم تحكم المؤسسة في تكاليفها الخارج الإستغلال والناتجة كذلك عن زيادة التكاليف في إطار الحصول علة شهادة الإيزو 14001. وبالنسبة لسنتين الأخرتين نلاحظ إرتفاع في نسبة نمو القيمة المضافة مما أثر ايجابا على نمو نسبة النتيجة الصافية، وهذا ما يفسر تحكم المؤسسة في إجمالي تكاليفها.

✓ **تقييم معدلات المردودية:** من خلال الشكل رقم (02-04) والجدول رقم (02-07)، نقسم الشكل الى مرحلتين ونقسمها الى مرحلتين:

- **قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2000-2003]** : نلاحظ تذبذب في نسبة النتيجة الصافية الى الأموال الخاصة خلال هذه الفترة، وهذا بسبب التذبذب الحاصل في النتيجة الصافية بسبب زيادة الضرائب سنة 2002 بقيمة 417 743 570 ,91، مما أدى الى إنخفاض المردودية المالية الى أدنى قيمة 0,18 اي كل 1دج مستثمر يولد 0,18 دج كنتيجة صافية، كما شهدت المردودية المالية أعلى قيمة في هذه السنة أي كل 1دج يولد 0,25دج كنتيجة صافية.

أما المردودية الاقتصادية لهذه الفترة عرفت تذبذب من سنة 2000 بمعدل 0,15 الى غاية 2003 بمعدل0,13، وهذا يعود الى الإرتفاع المستمر والكبير في الأصول الاقتصادية مقارنة بإرتفاع الطفيف في نتيجة الإستغلال، وهذا ما يدل على قدرة نشاط المؤسسة في توليد فوائض، مما أدى الى إرتفاع النتيجة الإجمالية للمؤسسة أي كل 1 دج مستثمر يولد 0,11 دج من نتيجة الإستغلال كمتوسط لهذه الفترة المدروسة.

- **بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة[2004-2012]** : نلاحظ إنخفاظ في المردودية المالية من سنة 2004 بمعدل 0,29 كأفضل مردودية عارفتها المؤسسة الى غاية 2009 بمعدل 0,14، وهذا راجع الى للإرتفاع المستمر للأموال الخاصة مقارنة بتذبذب الطفيف الحاصل في النتيجة الصافية. بسب زيادة والنقصان في تكاليف الإستغلال، وفي حين إرتفعت المردودية المالية خلال الفترة 2010 الى 2012 نتيجة لإرتفاع في النتيجة الصافية وهذا راجع لإنخفاض في التكاليف.

وبالنسبة للمردودية الاقتصادية إنخفضت من سنة 2004 بمعدل 0,13 الى سنة 2008 بمعدل 0,05، وهذا راجع الى الإرتفاع المستمر في الأصول الاقتصادية وكذلك تذبذب الحاصل في نتيجة الإستغلال، وهذا بسبب إرتفاع في التكاليف المباشرة وعدم القدرة المؤسسة في التحكم فيها (إرتفاع في التكاليف البيئية خلال هذه الفترة من 205161117,7دج سنة 2004 الى 570530080,19دج). وخلال الفترة 2009 الى 2012 عادت المردودية الاقتصادية للإرتفاع نتيجة الزيادة المستمرة في النتيجة الإستغلال وإنخفاض في الأصول الاقتصادية نتيجة إنخفاض قروضها.

وعموما نستنتج إلتزام المؤسسة اتجاه البيئة أثر على مردودية المالية والاقتصادية خلال الفترة 2003 الى غاية 2010 نتيجة التذبب في نتيجة الإستغلال، وكذا النتيجة الصافية وهذا راجع الى الزيادة في التكاليف المؤسسة وعدم قدرة المؤسسة في التحكم فيها، الا أن التزامها اتجاه البيئة بدأ يحقق إرتفاع في المردودية الإجمالية للمؤسسة خلال الفترة 2010 الى 2012 اي على المدى الطويل، فالمؤسسة تتمتع بقدرة إستثمارية اي رأس المال المستثمر يساهم في تحقيق النتائج.

معدلات الربحية : من خلال الشكل رقم (02-05) والجدول رقم (02-08)، نقسم الشكل الى مرحلتين :

- **قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة[2000-2003]** : انطلاقا من معدل الربحية الإجمالية المتمثلة في النتيجة الصافية الى رقم الأعمال نلاحظ تذبذب خلال الفترة 2000 الى غاية 2003، وهذا يعود الى الزيادة المستمرة في رقم الأعمال اي زيادة الايرادات المتولدة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة مقارنة بتذبذب الحاصل لنتيجة الصافية. وهذا ما

يبين إرتفاع تكاليف مما وجب على المؤسسة تحديدها بدقة لتدنئتها مستقبلا، وكأفضل ربحية شهدتها المؤسسة كانت سنة 2001 بمعدل 0,15.

اما الربحية الجزئية شهدت تذبذب خلال الفترة المدروسة، نتيجة إرتفاع المستمر في رقم الأعمال مقارنة بزيادة الطفيفة في النتيجة الاستغلال، وهذا ما يؤكد على قدرة المؤسسة في توليد ايرادات من خلال نشاطها الرئيسي، وكأعلى ربحية جزئية شهدتها المؤسسة كانت 0,12.

- **بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2004-2012]** : نلاحظ تذبذب في الربحية الإجمالية للمؤسسة خلال هذه 2004-2008، وأعلى قيمة شهدتها المؤسسة اي كل 100 وحدة نقدية حققتها المؤسسة كرقم أعمال حققت ربحية قدرها 16 وحدة نقدية كربح صافي، وسبب التذبذب يعود لزيادة رقم الأعمال المؤسسة وكذلك زيادة في رقم الأعمال البيئي من 239669449,2دج سنة 2004 الى 714390356,21 دج سنة 2009 مع تذبذب في النتيجة الصافية، وهذا ما يؤكد ضعف المؤسسة في التحكم قي التكاليف. كما شهدت الربحية الإجمالية إرتفاع خلال الفترة 2010 الى غاية 2012 بسبب زيادة رقم الأعمال المؤسسة، وكذا رقم الأعمال البيئي الذي وصل الى سنة 2012 الى 1083637325,95 دج وزيادة في النتيجة الصافية، مما يوكد على قدرة المؤسسة في تحويل ايرادها الإجمالي الى ربح صافي و قدرتها في تحكم في التكاليف.

اما الربحية الجزئية عرفت إنخفاض خلال الفترة 2004 بمعدل 0,20 الى غاية 2008 بمعدل 0,10 وهذا راجع الى تذيذب في نتيجة استغلال بسبب إرتفاع التكاليف المؤسسة، وكذا التكاليف البيئية (205161117,7 دج سنة 2004 الى 592344730 دج سنة 2009)، مما يدل على عدم قدرة المؤسسة في تحكم تكاليفها. وخلال الفترة 2009 الى غاية 2012 إرتفعت الربحية الجزئية مما يبين قدرة المؤسسة على توليد الأرباح إنطلاقا من دورة الاستغلال، وقدرتها في التحكم في تكاليفها.

من خلال ماسبق نستنتج أن إلتزام المؤسسة إتجاه البيئة خفض في ربحية المؤسسة خلال الفترة 2003 الى2009 نتيجة الإرتفاع في التكاليف وعدم قدرة المؤسسة في التحكم فيها مقارنة بربحيتها قبل الإلتزام اتجاه البيئة، الا أن عادت الربحية لترتفع خلال ثلاث سنوات الأخيرة(2010-2012). مما يدل على أثر الذي يخلفه تبني السلوك الواعي للمؤسسة على ربحيتها على المدى الطويل، وكذا من خلال سمعة الحسنة للمؤسسة بحصولها على شهاة الإيزو وإقبال العملاء.

✓ **تقييم معدلات السيولة:** من خلال الشكل رقم (02-06) والجدول رقم (02-09)، نقسم الشكل الى مرحلتين:

- **قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2000-2003]** : تذبذب في نسبة الأموال الخاصة الى الديون من 2,74 سنة 2000 الى 2,01سنة 2003، وهذا راجع الى إرتفاع في الأموال الخاصة بسبب زيادة في الإحتياطات وكذلك التذبذب الطفيف في الديون، وكأدني قيمة شهدتها المؤسسة خلال هذه الفترة كانت 2002 بمعدل 1,39 نتيجة إنخفاض في الديون.

وبما يخص نسبة الديون الى الخصوم شهدت تذبذب من 0,73 سنة 2000 الى 0,67 سنة 2003، وهذا راجع الى الزيادة المستمرة في الخصوم وتذبذب في الديون وكأدنى قيمة عرفتها هذه الفترةكانت سنة 2002 بمعدل 0,58.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن المؤسسة لا تتمتع بإستقلالية المالية، لأن نسبة الأموال الخاصة الى الديون لم تقل عن 1. وكذلك المؤسسة لاتتمتع بالقدرة على السداد وهذا راجع الى ان نسبة الديون الى الخصوم، لم تقل كذلك على 0,5.

- **بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2004-2012]** : نلاحظ تذبذب في نسبة الأموال الخاصة الى الديون خلال الفترة 2004 بـ1,7ب الى 1,04 سنة 2008، الا أن النسبة لم تقل على 1 اي المؤسسة لا تتمتع بإستقلالية المالية بسب إرتفاع في الديون. كذلك بنسبة الديون الى الخصوم لم تقل على 0,5 لنفس الفترة وهذا ما يؤكد على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها .

وبما يخص الفترة 2010 الى غاية 2012 عرفت المؤسسة استقلالية مالية راجعة لإنخفاض نسبة الأموال الخاصة الى أقل من 1، بسبب قدرة المؤسسة على تسديد ديونها واهتلاك قروضها والدليل على ذلك إنخفاض نسبة الديون الى الأموال الخاصة الى أقل من 0,5.

وإنطلاقا مما سبق نستنج الأرباح التي حققتها المؤسسة خلال الثلاث سنوات الأخيرة مكنت المؤسسة من تسديد ديونها وإستهلاك قيمة القروض أي قدرتها على السداد، مما جعل لها إسقلالية مالية نتيجة قدرتها على التحكم في تكاليفها الإجمالية وهذا راجع زيادة إقبال الزبائن ونتيجة سمعة الحسنة للمؤسسة لإحترمها للبيئة.

❖ بعد تقييمنا للأداء المالي لـ م و ش ب بإستخدام كل من المؤشرات النمو لـ (الإستثمارات والأصول، رقم الأعمال و النتيجة الصافية، القيمة المضافة)، ومؤشرات المردودية، مؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة لاحظنا أن المؤسسة كانت تتمتع بمردودية إجمالية وربحية جيدة وشاهدت أيضا إرتفاع في القيمة المضافة وقيمة الأصول، إلا أنها كانت لاتتمتع بالإسقلالية المالية وعدم قدرتها على السداد نتيجة إرتفاع في الديون. وبمجرد تبني المؤسسة البعد البيئي سنة 2003 وسعي المؤسسة للحصول على شهادة الإيزو 14001 أنذاك، فسلوك الواعي للمؤسسة اتجاه البيئة جعلها تتحمل تكاليف متطلبات حصول على شهادة الإيزو دامت حتى بعد حصولها على الشهادة سنة 2005 ، مما أثر على الأداء المالي من خلال إنخفاض المردودية الإجمالية للمؤسسة وكذا ربحيها بسبب عدم قدرتها في التحكم في تكاليفها وكذا التذبذب الحاصل في نسب النمو، وعدم قدرتها على سداد ديونها مما جعلها لاتتمع بإستقلالية المالية. إلا أن ثلاث سنوات الأخيرت بدأت تتغير النتائج نحو الأفضل حيث شهدت إرتفاع في جميع المؤشرات سابقة الذكر إضافة الى قدرة المؤسسة على سداد ديونها وتمتعها بإستقلالية المالية، مما جعل أدائها المالي يتحسن وهذا راجع لسمات التي تتميز بها المحافظة على البيئة وادماجها ضمن الألويات التسيرية والسعي نحو تخفيف الآثار عليها. وكذا زيادة إقبال الزبائن على المؤسسة من خلال شهادة الإيزو 14001 التي أمدت المؤسسة بسمعة الحسنة والتي تعكس الجهود المؤسسة في سعيها لإرضاء السلطات الحكومية لتحقيق متطلبات التنيمة المستدامة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص" **عند**

التزام المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بسلوك البيئي واعي سينعكس ايجابا على أدائها المالي اي على المدى الطويل"

❖ وبإثبات الفرضيات الجزئية من خلال الإجابة على الأسئلة الجزئية في الجانب التطبيقي من الدراسة، نكون بذلك قد أثبتنا صحة الفرضية الرئيسية، وبالتالي أجبنا على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث، حيث تم التوصل إلى أن :

" يؤثر تبني السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار سلبا على أدائها المالي في المدى القصير وايجابا على المدى الطويل "

وهذا ما توصلت له الدراسة السابقة للباحثة عزيزة حملاوي في دراستها لأثر التكاليف البيئية على الأداء المالي للمؤسسة أن تحمل المؤسسة لتكاليف بيئية يؤثر سلبا على الأداء المالي في المدى القصير، وكذلك ما أكدته دراسة أثر المسؤولية الإجتماعية على الأداء المالي للباحثين عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني.

الفرع الثالث : تحليل وتفسير نسب مقارنة للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ومديرية QHSE

1- من حيث رقم الأعمال : نلاحظ من خلال الشكل(02-10) أن رقم الأعمال البيئي لا يمثل نسبة كبيرة من رقم الأعمال المؤسسة الا أن رقم الأعمال البيئي يرتفع من سنة الى اخرى، حيث كان يمثل سنة 2003 0,017 %من رقم أعمال المؤسسة الى غاية 3% سنة 2012، وهذه الزيادة تبين مساهمة رقم الأعمال البيئي بنسبة أكبر من رقم الأعمال الإجمالي وهذا مؤشر جيد.

2- من حيث التكاليف: نلاحظ من خلال الشكل (02-11) إرتفاع في نسبة التكاليف البيئية الى إجمالي التكاليف سنة 2004، وهذا راجع لتكوين والتوعية والأنشطة التي قامت بها المؤسسة في إطار الحصول على شهادة الإيزو14001، الا أن هذه النسبة عادت لإنخفاض 2%وشهدت إستقرار مستمر الى من 2007 الى غاية 2012 وهذا ما يبين تحكم المؤسسة في تكاليفها البيئة.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال الدراسة التطبيقية للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار توصلنا الى أن المؤسسة تعمل جاهدة على حماية البيئة ضمن متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، نتيجة للجهد الجبار الذي قامت به المؤسسة لتخفيض الآثار السلبية الناتجة عن نشاطها وما أكد على هذا حصول المؤسسة على شهادة الإيزو 14001 جعلها تتمتع بميزة تنافسية عن غيرها من المؤسسات، حيث تبرز الشهادة التزام المؤسسة في سبيل تسير الفعال بدمج النوعية والصحة والأمن والبيئة كعناصر أساسية في الإستراتيجية الشاملة لشركة.

فإنتهاج م و ش ب سلوك بيئي واعي نتيجة لأهم العوامل التي من خلالها تلتزم اتجاه البيئة وكذلك الأعمال التي قامت بها في إطار حماية البيئة، وهذ يؤثر على أدائها المالي وهذا ما تم التوصل اليه من خلال تقييم المؤشرات الأداء المالي، فإدماجها لبعد البيئي يلزمها تكاليف بيئية تؤدي بدورها الى زيادة في إجمالي التكاليف مما أدى الى عدم قدرة المؤسسة في تحكم في تكاليفها، وبدوره أثر على الأداء المالي لمؤسسة إلا أن هذا الأخير بدأ في تحسن خلال الفترة 2010-2012، نتيجة تحكمها في تكاليفها وكذا تحقيقها لأهداف المرجو اليها والمتمثلة في زيادة إرضاء زبائنها، وإرضاء متطلبات القانونية في مجال حماية البيئة فهذا ما يؤكد على روح الخدمة، وروح التطور قصد تحقيق أداء جيد على الصعيد المحلي والدولي.

الـخاتمــة

شهد موضوع حماية البيئة محل إهتمام الحكومات مما أكد على ضرورة إدماج البعد البيئي في المؤسسات الاقتصادية ووضعه كأحد أهدافها الإستراتيجية، كما أصبح من الضروري إمداد المؤسسات الاقتصادية بمنتجات صديقة للبيئة مما يؤثر على ربحية المؤسسة وبتالي على أدائها المالي، وإن الدراسات السابقة التي تم الإعتماد عليها في دراستنا أدلت بنا المسار الصحيح لإختبار فرضياتنا والوصول لنفس النتائج المتوصل اليها، والتي تلح لإحترام البيئة والمحافظة عليها نتيجة زيادة معدلات التلوث وأنواعه وأخطاره، مما ولّد حركية على الصعيد الدولي، تنادي بضرورة الإصلاح، وذلك زيادة الوعي البيئي بحِدّة المشكلة، وقد تجلّى هذا الوعي في عقد مختلف المؤتمرات وإصدار القوانين والتشريعات. كذا قدرة المؤسسة على معالجة القضايا الاجتماعية وتطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية والتي تؤثر من الناحية المالية للمؤسسة، ويأتي هذا البحث بعرض الجوانب التي من خلالها حاولنا فهم الأثر تبني سلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة.

كما يمكن ذكر إختبار الفرضيات ونتائج البحث والتوصيات والإقتراحات وأخيرا آفاق البحث كما يلي :

أولا : نتائج البحث :

أ– النتائج النظرية :

1- ضرورة تبني المعالم البيئية ضمن سياسة الشاملة للمؤسسات الإقتصاية؛

2- يتوجب على المؤسسات دمج البعد البيئي في برامجها التسييرية ومحاولة إيجاد بعض الحلول للمشكلات البيئية التي قد تتعرض لها؛

3- اهتمام المؤسسة الاقتصادية بالجانب البيئي يؤدي إلى تسيير نفاياتها وتخفيض انبعاثات الغازات، التي يخلفها نشاطها المؤثرة على صحة السكان القريبين من الشركة، وتحسين صحة العمال في المؤسسة والمساهمة في تحسين سمعة وصورة المؤسسة في المجتمع؛

4- حماية البيئة يعطي سمعة جيدة للمؤسسة وبتالي قدرة على التنافس؛

5- زيادة الوعي لدى العاملين وتعرفهم بمتطلبات القانونية، ونشر المسؤولية البيئية في كامل المؤسسة؛

6- إن التزام المؤسسة بمسؤولية البيئية من التعويض عن الأضرار البيئية وبحثها عن تقنيات للإنتاج الأنظف وتبنيها لنظام الإدارة البيئية سيشكل عبئ على المؤسسة سينعكس سلبي على أدئها المالي، الا ان هذه العلاقة سوف تنعكس ايجابا على المدى البعيد وذلك بجني الأرباح؛

7- ان التزام المؤسسة اتجاه البيئة يحقق أرباح نتيجة إنخفاض قي قيمة الضرائب التي تدفعها بسسب تأثيرات البيئية وهذا سيؤدي الى انخفاض إجمالي التكاليف الزامية مما يؤثر ايجابا على ربحية المؤسسة.

ب–النتائج التطبيقية :

1- من بين أهم محددات السلوك البيئي لـ م و ش ب هي احترامها للقوانين في إطار حماية البيئة، وكذلك احترامها لزبائن بإعتبارهم مؤسسات أجنبية؛

2- تعد م و ش ب من بين المؤسات المهتمة بالبيئة نتيجة إنتهاجها لسياسة بيئية وقيامها بإستثمارت اتجاه البيئية وتحملها لتكاليف بيئية وهذا ما جعلها تتبنى سلوك بيئي واعي، وكذا حصولها على شهادة الإيزو 14001 يبرر احترامها للبيئة؛

3- إن التزام م و ش ب بسلوك واعي اتجاه البيئية أثر سلبا على ادائها المالي في المدى القصير، وذلك بإنخفاض معدلات الربحية، ومعدلات السيولة، وتذبذب في معدلات النمو نتيجة لعدم التحكم في تكاليف الا أن التزام المؤسسة إتجاه البيئة بدأت بوادره تظهر إيجابا على الأدائها المالي في المدى الطويل وذالك بإرتفاع في المعدلات السابقة الذكر؛

4- حصول م و ش ب على شهادة الإيزو 14001 نتيجة سلوكها الواعي اتجاه البيئة يمنحها ميزة على غرار المؤسسات الأخرى، وهذا يؤدي بدوره الى زيادة القدرة التنافسية؛

5- حصول م و ش ب على شهادة الإيزو 14001 يبين مدى اهتمامها بالبيئة وتقليل التأثيرات السلبية على البيئية الذي ينعكس إيجابا على سمعة المؤسسة، مما أدى الى تزايد توجه في طلب خدمات المؤسسة وأدى الى زيادة رقم أعمالها وبتالي حققت أرباح وأثرت بصورة ايجابية على الأداء المالي لمؤسسة؛

6- ان السلوك البيئي الواعي لـ م و ش ب يحسن من الأداء المالي من خلال تقليص والتخلي عن النفايات المضرة؛

7- تفادي خسائر المادية والاقتصادية الناجمة عن حوادث ذات الآثار البيئة؛

8- تعزيز التوافق مع التشريعات واحترام القوانين التي تفرضها السلطات العمومية مما جنب المؤسسة دفع الغرمات والتعويضات التي تفرض على المخلفات؛

9- إرضاء زبائنها من خلال تحسين جودة خدماتها في إطار بيئة نظيفة.

ثانيا : إختبار الفرضيات :

من خلال دراستنا التطبقية يمكننا إختبار الفرضيات كما يلي :

1- تتعلق الفرضية الأولى بوجود العديد من العوامل التي تؤثر على سلوكيات المؤسسة لالتزامها اتجاه البيئة كون هذه العوامل تختلف من مؤسسة الى أخرى، فمن خلالها يمكنا الحكم على سلوك المؤسسة ومن بين أهم العوامل التي جعلت م و ش ب تلتزم بسلوك بيئي واعي هي ضغوطات القانونية، ضغوطات الزبائن، الوعي لدى المديرين وكذا طبيعة نشاط المؤسسة وهو ما تأكدنا منه خلال دراسة االسلوك البيئي للمؤسسة؛

2- تتعلق الفرضية الثانية بإلتزام المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بسلوك البيئي واعي سينعكس ايجابيا على أدائها المالي اي على المدى الطويل، وهذا ما أكدته الدراسة التطبيقية من خلال تقييم الأداء المالي بإستخدام مؤشرات المالية الذي شهد تأثير سلبي على المدى القصير نتيجة تحمل التكاليف الا أنه عاد بإيجاب على المدى الطويل.

❖ مما سبق نكون قد أثبتنا صحة الإشكالية الرئسية للدراسة :

"إن توجه المؤسسة الوطنية للأشغال لتبني سلوك تجاه البيئة يساهم في تحسن أدائها المالي"

ثالثا : التوصيات :

بعد تناول موضوع السلوك البيئي للمؤسسة الإقتصاية وأثره على الأداءها المالي، والتطرق لأهم الجوانب المهمة في هذا المجال وبعد إستخلاص نتائج البحث وإثبات صحة الفرضيات, يمكننا إقتراح جملة من التوصيات كالأتي :

1- ضرورة دمج البعد البيئي في المؤسسات، وتبني نظام الإدارة البيئية التي تتوافق مع معايير الإيزو 14000؛

2- الإهتمام بزيادة الوعي البيئي للعمال عن طريق تكثيف حمالات التحسيس؛

3- جعل لمديرية النوعية والصحة والأمن والبيئة قوائم مالية خاصة بها بغية تحديد مناطق القوة والضغف الخاصة بها؛

4- ضرورة تطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية حتى تستطيع المؤسسة التحكم فيها بشكل جيد؛

5- العمل على التطوير المستمر وزيادة روح التعاون وروح التطور لزيادة إرضاء السلطات الحكومية والزبائن؛

6- تبني مفهوم التنمية المستدامة التي تنتهجها شركة الأم سوناطراك.

رابعا : آفاق الدراسة :

إن موضوع البيئة يعد من المواضيع المهمة والتي تحظى بإهتمام الكثير من المنظرين الباحثين والتي لا تزال تحتاج إلى دراسات ونتائج من شأنها توضيح الأفكار، ويبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدق تساهم في إثراء معارفنا وتطلعاتنا، والتي لم نتمكن من الإلمام بها في بحثنا هذا منها :

- دراسة نفس الموضوع بين مؤسسات اقتصادية مختلفة الأنماط تجاه البيئة؛
- القيام بدراسة نفس الموضوع في مؤسسات مدرجة في البورصة ومعرفة الأثر على قيمة السوقية للأوراق المالية لهذه المؤسسات؛
- بناء نموذج يمكن من التنبؤ بأرباح المؤسسات نتيجة التزامها تجاه البيئة وحصولها على شهادة الإيزو 14001.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

I- الكتب

1. محمد الصالح الحناوي، **الإدراة المالية مدخل إتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

2. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، طبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، 2000.

3. محمد الصالح الحناوي، **الإدراة المالية مدخل إتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

4.إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية : دروس وتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2006.

5. علاء فرحات طالب ، **ايمان شيحان المشهداني، حكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، طبعة الأولى، دار الصفاء، الأدرن،2008.

6. نجم عبود نجم، **البعد الأخضر للأعمال (المسؤولية البيئية لرجال الأعمال)**، طبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

7. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)**، طبعة الأولى،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.

II البحوث الجامعية :

أ–أطروحات الدكتوراه :

1.دادن عبد الغني، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحوإرساء نموذج للإنذار المبكر بإستعمال المحاكاة المالية (حالة بورصتي الجزائر وباريس)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006 -2007.

ب– مذكرات الماجستير والماستر :

1. سورية تليلي، **الأداء البيئي وعلاقته بالأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة ليد غاز الجزائر) وحدة ورقلة**، شهادة الماستر في علوم المحاسبة المالية، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

2.عزيزة حملاوي، **أثر تكاليف البيئية على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات في الآبار**، مذكرة ماستر في علوم المالية، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

3.رانيا بابا حنيني ، **تقييم الاداء المالي وفق المعايير البيئة في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات في الآبار** ، مذكرة ماستر في العلوم المالية،غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2011.

4.اسماء عبد القادر الطاهر، **أثر تكاليف البيئية على تقويم أداء المشآت الصناعية السودانية دراسة تحليلية تطبيقية على قطاع النفط**، مذكرة ماجيستر في المحاسبة،غ منشورة ، جامعة البحر الأحمر، السودان، 2010.

5.صابر عباسي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة عينة من المؤسسات في ولاية بسكرة** ، مذكرة ماجيستر في المحاسبة والجباية، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

6. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "قياس وتقييم" دراسة حالة مؤسسة كوابل بسكرة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غ منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.

7.شهرازاد قاسمي، **الرفع المالي كمؤشر لقياس الاداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة سلامة لتأمينات**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح، جامعة ورقلة، 2012.

8.عائشة سلمى كيحلي، **دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر دراسة ميدانية لقطاع النفط بحاسي مسعود**، مذكرة ماجستير في اقتصاد وتسيير البيئة، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.

10.مها عباس المرزوقي، **دراسة وتحليل التكاليف البيئية وأهميتها في ترشيد القرارات الإدارية ،دراسة ميدانية على المنشآت بمدينة جدة**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غ منشورة، جدة، 2004، ص البحر الأحمر، السودان، 2010.

III–المقالات المنشورة :

1. صالح الحموري، **المسؤولية الاجتماعية بين النظري والتطبيق**، http://www.arabvolunteering.org/corner/avt27162.ht، تاريخ التصفح 2013/03/4، 20,23.

IV– المجالات :

1. عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، **مجلة الباحث**، العدد 2006/04، جامعة ورقلة، 2006.

2.محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، **مجلة الباحث**، عدد 2009/07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

V– المؤتمرات والملتقيات :

1.عمر عزاوي وسايح بوزيد، دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية في إرساء الثقافة البيئية، **المتلقي الثاني حول الأداء المتميز للمنضمات والحكومات**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 22-23 نوفمبر،2011.

2.عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية و أثارها على الأداء المالي، **ملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنضمات الحكومية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 22-23 نوفمبر،2011.

3.عبد الوهاب دادن ويوسف حميدي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين الالتزام البيئي و منطق تعظيم الربح دراسة ميدانية، **ملتقى الدولي القاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 22-23 نوفمبر،2011.

4.نور الدين جوادي، هالة جديدي وعقبة عبد اللاوي، السلوك البيئي للمؤسسة اقتصادية بالجزائر دراسة ميدانية شركة الورود، **ملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،أيام 20-21 نوفمبر، 2012.

VI- القوانين :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها**، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤورخ في12ديسمبر 2001.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 10/01 المتعلق بالمحافظ على البيئية في إطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسيمة، العدد 43، المؤورخ في 12جويلية 2003.

VII- المقابلات الشفوية :

1. مسؤول QHSE بالمقر الاجتماعي، **محددات سلوك المؤسسة اتجاه البيئة**، م و ش ب، بتاريخ 2013/03/16.
2. مسؤولة QHSE، أهداف المؤسسة في اطار حماية البيئية، م و ش ب، 2012/03/24.
3. مشرف HSE ، **سلوك المؤسسة تجاه البيئة**، م و ش ب، بتاريخ 2013/03/12 .
4. إطار تقني QHSE، **سلوك المؤسسة تجاه البيئة**، م و ش ب، 2013/03/10.
5. رئيس مديرية QHSE، **سلوك المؤسسة تجاه البيئة**، م و ش ب، 2013/03/17.

ثانيا: المراجع والمصادر وباللغة الأجنبية :

I- الكتب :

1- Chantal Jouanno, **La gestion environnementale**, DUNOD, Paris, 2008.

II- أطروحات الدكتوراه :

1- Erwan Horscet , **Développement d'une comptabilité Environnemental orientée vers la création de valeur**, thèse de doctorat, l'école national Supérieure d'arts et métiers ,bordeaux, 2007
2- Emmanuelle Reynau, **Les déterminants du comportement de protection de l'environnement des entreprises**, Thèse de doctorat, Institut d'Administration des Entreprises, Marseille ,1997. France .1998.sit

III- المقالات المنشورة :

1- Bèatrice Bellini, **Un nouvel enjeux stratégique pour l'entreprise :La prise en compte de la pretection de l'environnement dans son mangement Etat des lieux et perspectives** ,institut unversitaire de technologie d'loisse ,France ,2003.

قائـــمة الملاحـق

ملحق رقم 01: السياسة البيئية لـ م وش ب

Entreprise Nationale des Travaux aux Puits

NOTRE POLITIQUE EN MATIERE DE QUALITE, SANTE, SECURITE ET ENVIRONNEMENT

Notre ambition est de demeurer, à l'échelle régionale, **leader dans le domaine du forage et du work - over.** Nous prenons, pour cela, tous les moyens qui nous permettent de satisfaire les besoins de nos clients et d'aller au-devant de leurs attentes.

Notre entreprise veille à fournir à ses clients **un outil de production performant et un personnel compétent** et conscient de l'importance du respect des exigences du client en assurant aussi bien sa propre sécurité que celle de son entourage et la protection de l'environnement, cela en mettant l'accent sur :

- la mise à niveau technologique de ses appareils de forage et de work - over,
- le développement des compétences nécessaires par la formation en **QHSE** et le rajeunissement de son personnel,
- la participation et la consultation du personnel pour toutes les questions de santé/sécurité dans leur travail.

Pour que ses activités, aussi bien de forage/ work-over que de soutien, soient efficaces, **ENTP** assure la disponibilité des moyens financiers, matériels et organisationnels lui permettant d'atteindre ses objectifs, se dote d'outils modernes de gestion et veille à améliorer régulièrement les résultats de ses processus en prônant, entre autre :

- des relations mutuellement bénéfiques avec ses fournisseurs et sous-traitants,
- une prise en charge des besoins socioprofessionnels de ses travailleurs,
- une communication interne fluide et permanente.

En harmonie avec **la politique du Groupe SONATRACH**, **ENTP**, gère ses activités, conformément aux référentiels :

- **ISO 9001/2008** pour la qualité
- **OHSAS 18001/2007** pour la santé et la sécurité au travail,
- **ISO 14001/2004** pour l'environnement

A ce titre, **ENTP s'engage à :**

- se conformer à la réglementation actuelle et à venir, se rapportant aux dangers en termes de santé- sécurité au travail et aux aspects environnementaux et toutes autres exigences réglementaires applicables,
- prévenir les préjudices personnels et atteintes à la santé,
- prévenir la pollution,
- s'améliorer continuellement en matière de Qualité, santé, sécurité & environnement,
- appliquer et maintenir rigoureusement son système QHSE,
- assurer une communication efficace avec les parties intéressées,
- faire respecter la politique QHSE de l'entreprise par ses sous traitants,
- être à l'écoute des riverains et leur apporter soutien.
- améliorer son organisation et ses processus de fonctionnement par la prévention des non - conformités et la résolution des dysfonctionnements.

ENTP fixe des objectifs traduisant sa politique, pour : satisfaire ses clients, préserver la santé et la sécurité des personnes au travail et préserver l'environnement.
Ces objectifs sont suivis et revus périodiquement ou chaque fois qu'il est jugé nécessaire.

Nos travailleurs quels que soient leurs rangs dans la hiérarchie **sont appelés à** respecter la politique de l'entreprise, à appliquer son système de management QHSE et à contribuer activement à la réalisation de ses objectifs.

LE PRESIDENT DIRECTEUR GENERAL

Hassi Messaoud, le 25 Avril 2012

ملحق رقم 02 : لائحة الكمية لسياج

ملحق رقم03: لائحة كمية تقديرية لبلاطة خرسان خفيفة التسلح

ملحق رقم 04 : تسير نفايات الطبية.

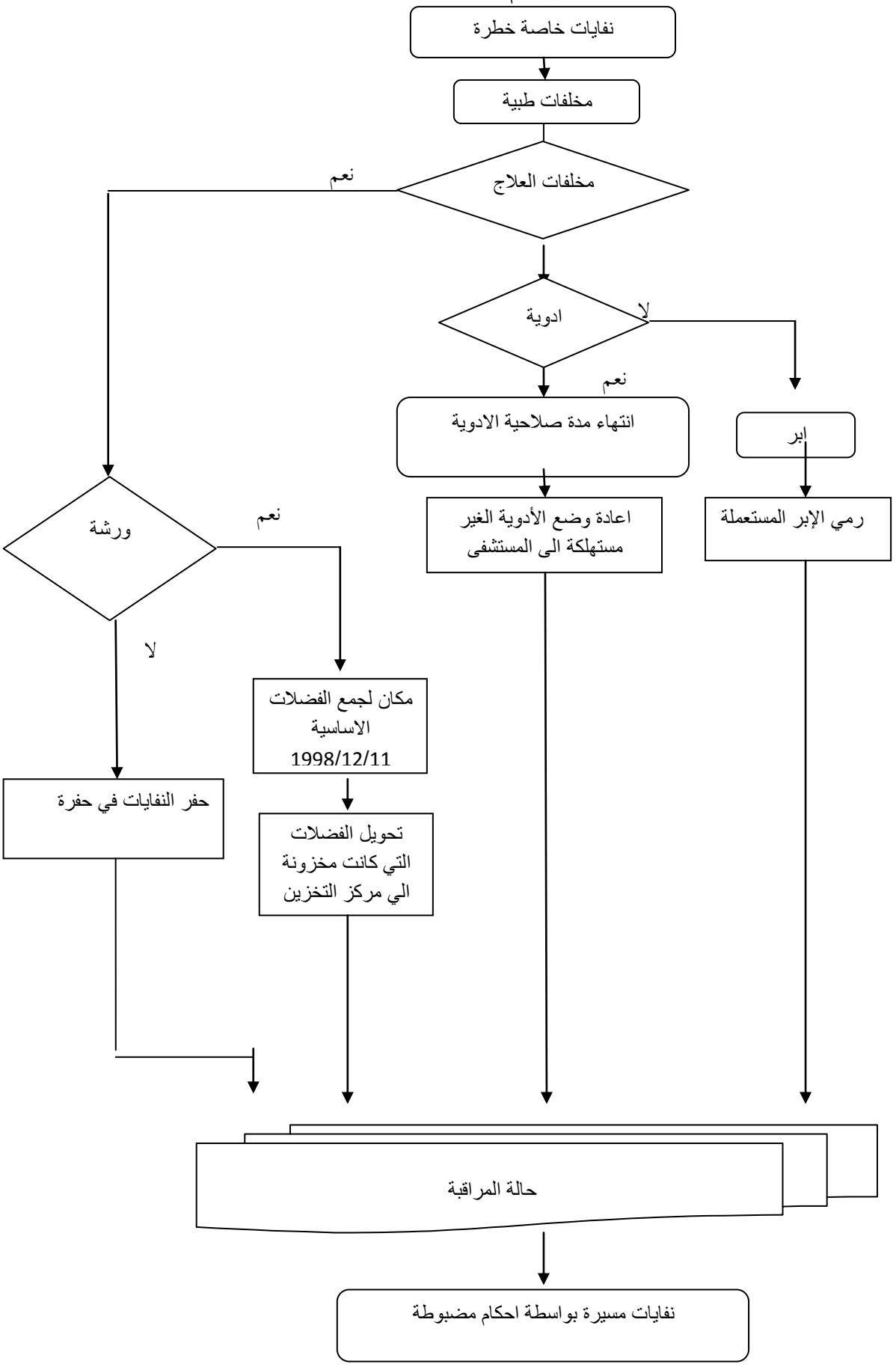

ملحق رقم 05 : تسيير نفايات المتزلية الصلبة في قاعدة و الورشة

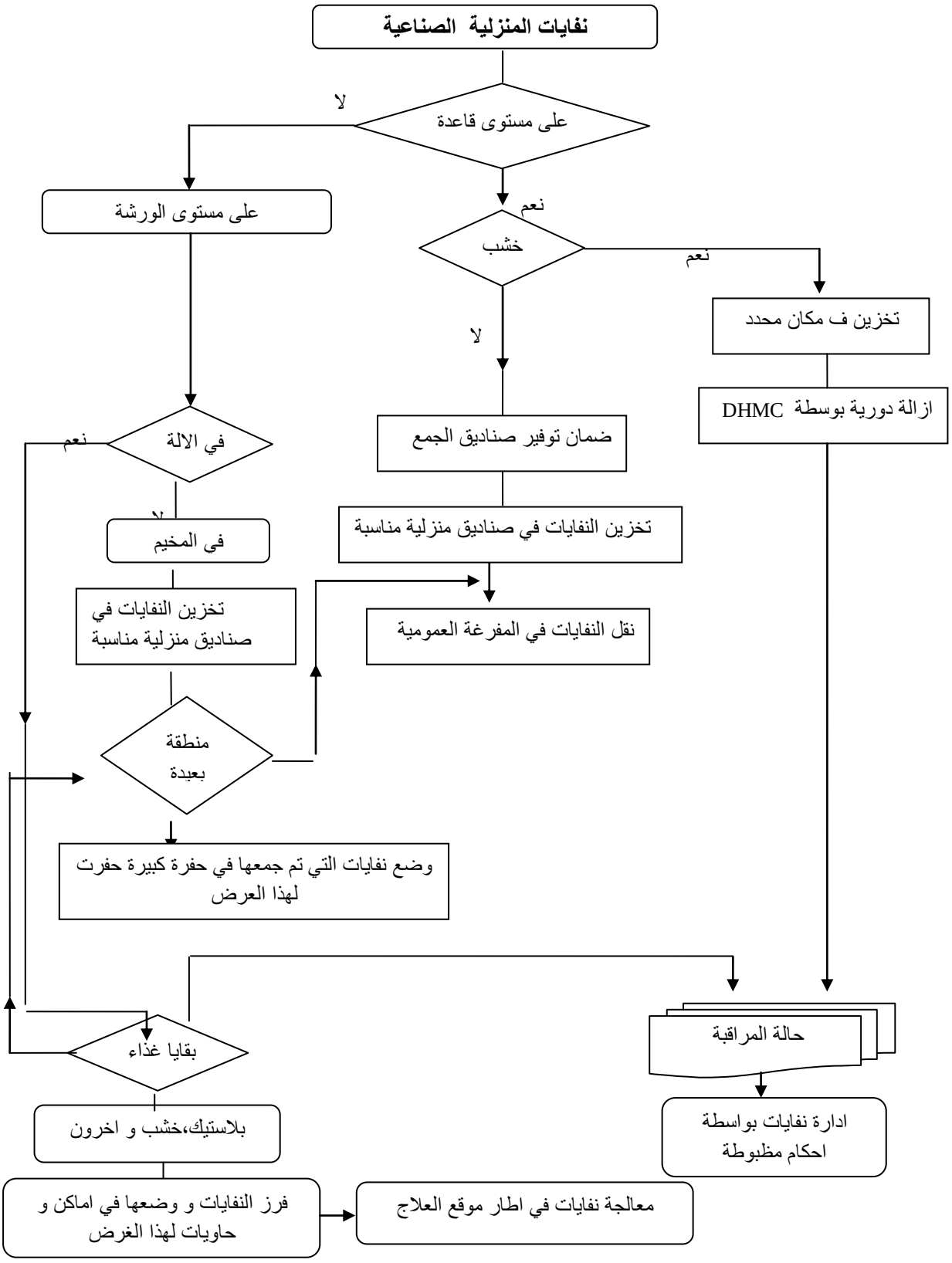

المصدر: من وثائق المؤسسة المتعلقة بتسيير النفايات

ملحق 06: تسير نفايات خاصة (نفايات المعدنية)

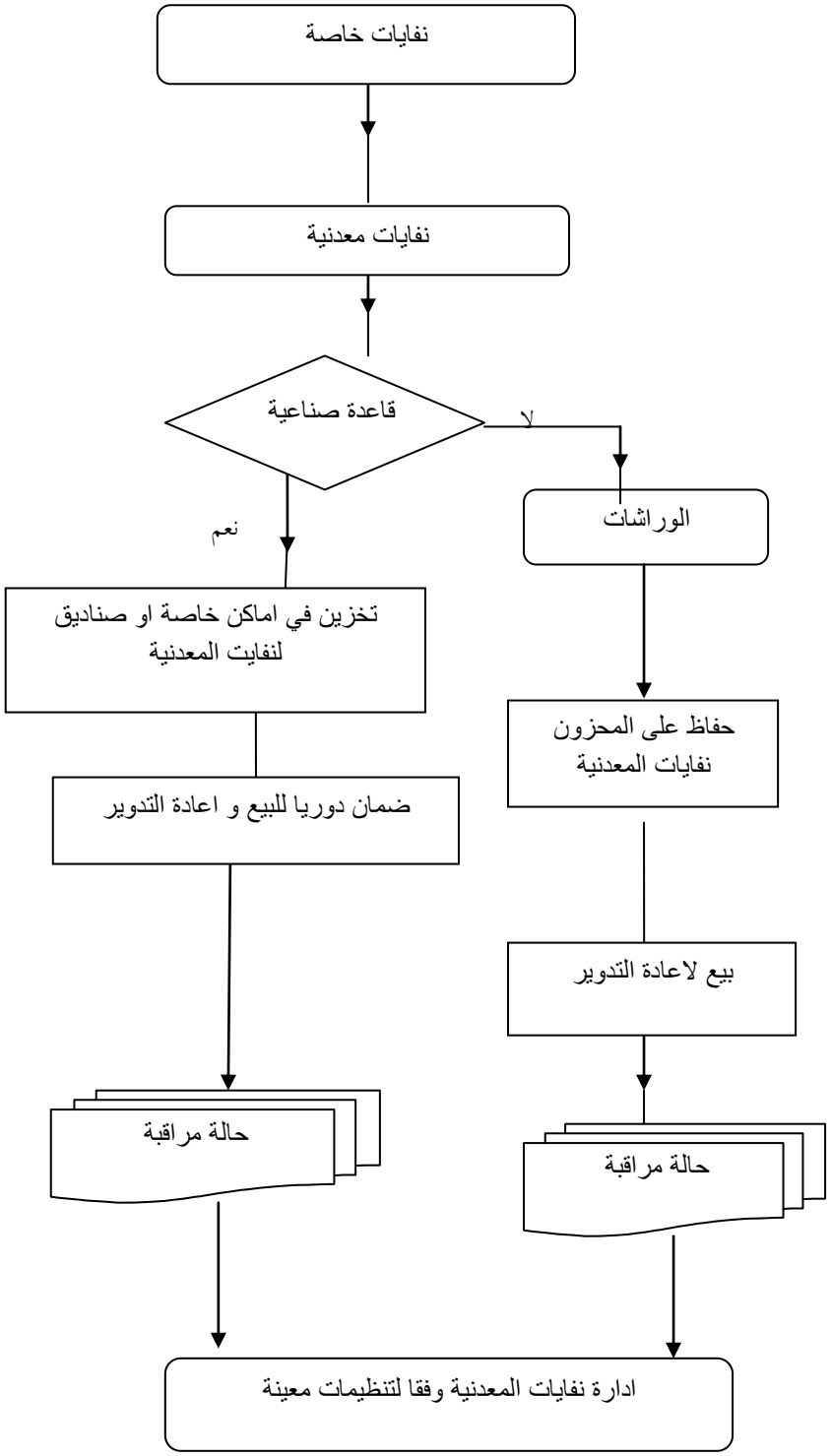

المصدر: من وثائق المؤسسة المتعلقة بتسير النفايات

ملحق07 : تسيير النفايات الخطيرة الخاصة زيوت المستعملة

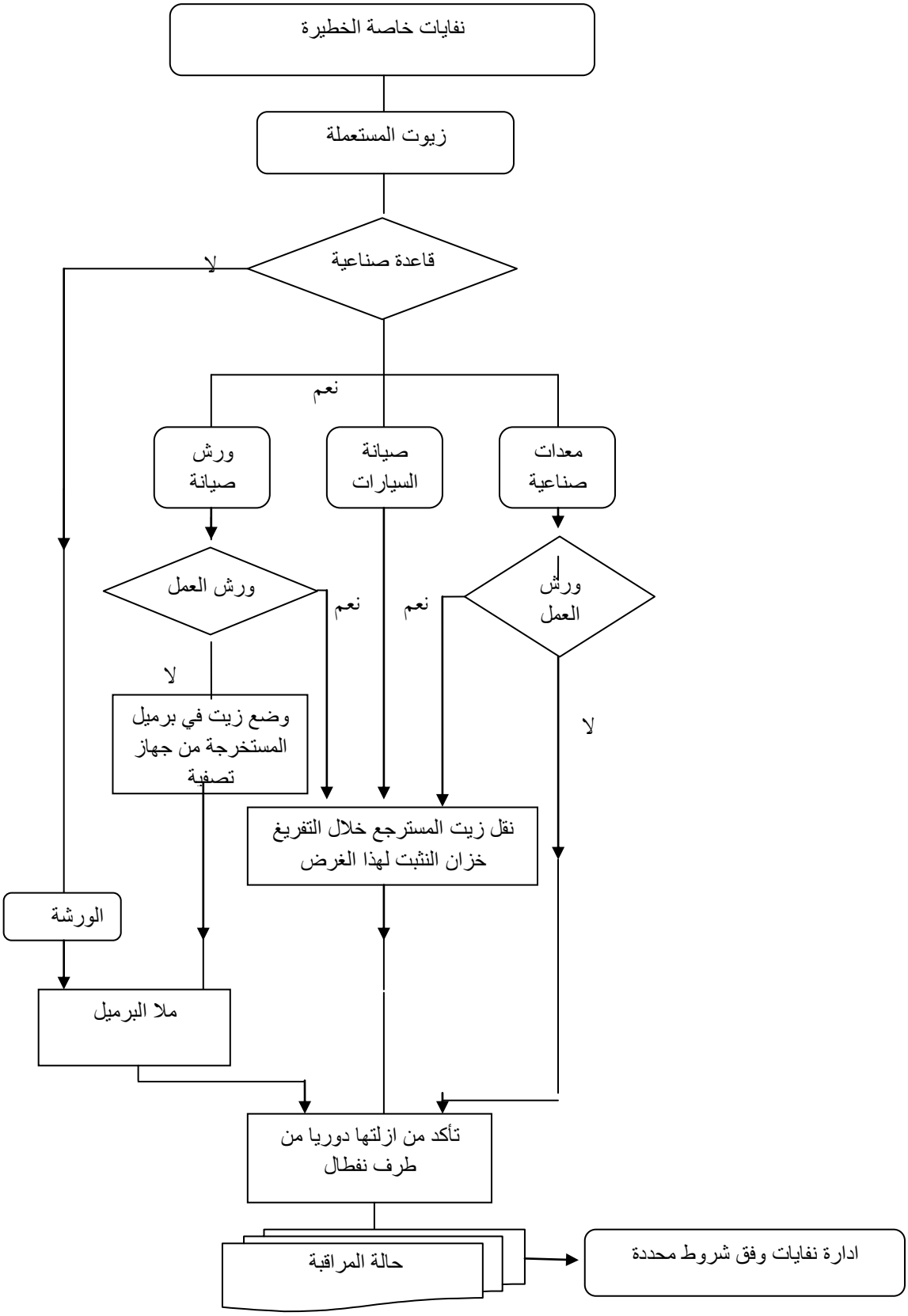

المصدر: من وثائق المؤسسة المتعلقة بتسير النفايات

ملحق رقم 08 : أصول المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال الفترة (2000-2012)

الوحدة: دج

السنوات	الإستثمارات	المخزونات	الحقوق	مجموع الأصول
2000	8307998639.95	2797148461.16	7414245657.78	18519392758.89
2001	9183970729.06	3327840065.47	9029948972.40	21541759766.93
2002	8897931329.82	3596866822.86	11591296590.54	24086094743.22
2003	11133241786.16	2967267685.90	13473993862.09	2757450334.15
2004	11734039957.52	3284918518.81	16534117578.13	31553076054.46
2005	15972393103.79	3768384800.53	16563070469.48	36303848373.80
2006	22825190995.70	5302744954.54	14309744054.52	42437680004.76
2007	36573835308.88	6983975339.19	16906432163.48	60464242811.55
2008	45896568474.32	7870373637.13	10892740583.31	64659682694.76
2009	44889109944.27	9620699165.95	16533297931.44	71040107041.66

السنوات	اصول غير جارية	أصول جارية	مجموع الأصول
2010	39470952571.17	28004405513.71	67475358084.88
2011	34050109289.45	29461559013.60	63511668303.05
2012	31142804430.89	31349528062.91	62492332493.37

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ميزانيات خلال 2000-2012

ملحق رقم 09 : خصوم المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال الفترة **(2000-2012)**

الوحدة : دج

السنوات	أموال الخاصة	الديون	مجموع الخصوم
2000	4696822600.10	12849530651.45	18519392758.89
2001	74733786225.41	12318347572.89	21541759766.93
2002	9346390194.05	13035065026.66	24086094743.22
2003	8471225144.22	17012395430.10	2757450334.15
2004	10515988850.66	17949380946.71	31553076054.46
2005	13514625676.20	20068264447.76	36303848373.80
2006	15582480993.74	23988770728.74	42437680004.76
2007	25744591444.43	30948789264.86	60464242811.55
2008	29465453546.69	32125470689.45	64659682694.76
2009	32484212005.31	33912935483.42	71040107041.66

السنوات	اموال خاصة	خصوم غير جارية	خصوم جارية	مجموع الأصول
2010	39422981351.02	11344250843.28	16708125890.58	67475358084.88
2011	39315403705.61	4736714449.78	19459550147.66	63511668303.05
2012	44437586092.17	3838507013.93	1421629387.70	62492332493.37

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ميزانيات خلال 2000-2012

ملحق رقم10 : جدول حسابات النتائج المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال الفترة **(2000-2012)**

الوحدة : دج

العناصر	المبالغ 2000	المبالغ 2001	المبالغ 2002	المبالغ 2003	المبالغ 2004	المبالغ 2005
هامش الإجمالي	758765.979	22455141.08	10877538.99	20920532 .93	(18488998.84)	1445779.28
القيمة المضافة	7724062386.3	8717654452.09	10043482213.3	10915741006.5	11765556355.04	12759293578
نتيجة الإستغلال	2097282401.94	2139012061.17	2194549401.40	2859619044.33	3086968473.5	3183184463
نتيجة قبل الضريبة	1153169135.93	2072008243.87	2122383093.4	2508922732.71	3697678709.7	3288141892
النتيجة الصافية	973039507.34	1749625968.63	1704639522.51	2090882759.8	3087706257.09	2720958249

العناصر	المبالغ 2006	المبالغ 2007	المبالغ 2008	المبالغ 2009	المبالغ 2010
هامش الإجمالي	8214731.6	27659333.59	17533631.4	263223735.39	
القيمة المضافة	14981048617	17516632502.8	19333360585.43	2339371045.7	24435941206.80
نتيجة الإستغلال	3213342334	3281907441.22	2771847931.51	5894624058.47	11391548477.12
نتيجة قبل الضريبة	3342840242.6	4376655539.69	4118294772.27	6240923052.57	3979606185.59
النتيجة الصافية	2866428282	3770862102.2	3068758458.62	4642959552.93	2806623711.3

العناصر	المبالغ 2011	المبالغ 2012
هامش الإجمالي		
القيمة المضافة	24647923771.13	27431158513.4
نتيجة الإستغلال	11281796816.57	12207408152.3
نتيجة قبل الضريبة	4108337360.23	7658518455.3
النتيجة الصافية	3238647125.15	5836208569.9

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على جداول حسابات النتائج (2000-2012)